مصـادر الطاقـة ومستقبلها في القـارة الافريقيـة في ظل التحديات السياسـيـة والاقتصادية الدولية

م.د نسرين رياض شنشول(*)
dr.nisreen1986@yahoo.com

الملخص:

تناول البحث الاهمية الاستراتيجية للقارة الافريقية ، وما تمتلك القارة من ثروات طبيعية مهمة الى جانب الثروات الجديدة المتمثلة بـ (النفط) ، مما جعل من القارة الافريقية في مضمار التنافس الدولي المحموم لتأمين تلك الثروات ، بسبب التحديات والصعوبات الداخلية التي تعانيها منها اغلب دول المنطقة، كالفقر والتخلف والامراض وغياب الاستقرار السياسي الذي جعل القارة الافريقية بيئة امنية مضطربة، إذ إنّ ما تمنحه الطبيعة لبعض الدول من نعمة الموارد قد يصبح نقمة وابتلاء على الدول او المنطقة. فضلا عن توضيح اسباب زيادة الاهتمام الدولي والاقليمي بهذه القارة بصورة ملحوظة، وذلك في اطار الاهمية الجغرافية،الاستراتيجية والاقتصادية للقارة ، اذ تعد من المناطق الواعدة بالانتاج النفطي، فضلاً عن الثروات المعدنية الاخرى: كالذهب والماس...وغيرها، والتي تزخر بها المنطقة، وامنياً: حيث ان أمن البحر الاحمر الذي يتصدر قائمة بحار العالم لما يحويه في باطنه من ثروات طبيعية ومعدنية، والقرصنة البحرية التي تشكل اكبر تهديد للأمن البحري، كل هذه العوامل هي التي ساعدت على فرض الوصاية والتدخل الخارجي من دول اخرى في القارة الافريقية. وخلص البحث الى ان اهمية المرتكزات الاستراتيجية التي تقوم عليها الاستراتيجية الدولية تجاه دول هذه القارة ازدادت في عصر العولمة والتطورات السياسية والاقتصادية، فضلا عن تغيير الرؤى الدولية حيال الازمات والصراعات التي تعانيها القارة، وادراكها اهمية

(*)كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

التركيز في المدخل السياسي والعسكري، وبما يخدم مصالحها الحيوية في القارة .

المقدمـــة :

اكتسبت القارة الأفريقية بعدا استراتيجياً متنامياً على المستوى الدولي بعدما عانت من التهميش طيلة السنوات السابقة بعد انتهاء الحرب الباردة، ويرجع هذا الاهتمام بالقارة الأفريقية نتيجة لأهميتها الجيوستراتيجية المتمثلة بالموقع والإطلالة على الممرات البحرية القريبة من منابع النفط في الخليج العربي، مما اكسبها دورا كبيرا في إمدادات النفط ومصادر الطاقة الاخرى إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة .

فضلا عن كون القارّة الأفريقية تمتلك مخزوناً إستراتيجياً ضخماً من مصادر الطاقة والمواد الأوليّة التي ترفد اقتصاديات الدول المتزاحمة عليها، وفي الوقت الذي تعاني فيه دول القارة الافريقية من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الامر الذي اثر سلبا على وضعها الأمني والسياسي غير المستقر المتمثل، بكثرة الحروب وتغير الأنظمة السياسية وتبدلها ، فضلا عن مشاكل الحدود السياسية ومشاكل الدول القارية والصغيرة التي تلقي بظلالها على الأوضاع الأمنية مما زاد من أشكال التحدي الدولي امام القارة الافريقية .

ونتيجة لأهمية القارة من الناحية الجيوستراتيجية ،السياسية، الامنية ، والاقتصادية دفع الدول للتدخل في إطار التنافس الدولي الكبير للاستحواذ على ما تزخر به القارة من مؤهلات استقطبت الجميع ، وان كان الميزان يميل إلى بعض الدول دون الأخرى سواء كان ذلك من خلال الدول المتنافسة على القارة أو من خلال رغبة الدولة الأفريقية المستقطبة لتلك الأخرى، لذلك ستركز الدراسة على امكانات القارة الاقتصادية في مجال الطاقة التي تمثل عوامل جذب واستقطاب للدول الكبرى ، فضلا عن تحديات داخلية وخارجية التي تشكل نوعا من التردد لبعض الدول التي تبحث عن بيئة امنية مستقرة لاستثمار اموالها وخبراتها .

إن موضوع الدراسة استعرض شكّل الصراع على مصادر الطاقة ومعابرها، كأحد الأوجه الخفيّة للصراعات الجديدة في أفريقيا. وكان أحد أسباب التدخلات الخارجية تحت مسمّيات ومبرّرات أمنيّة، وبينها غايات اقتصاديّة تتمثّل بالمحافظة على مستوى التأثير الحالي في السوق الحيويّة، أو تأمين تدفّق النفط بما يتوافق مع المصالح الخاصة بكلّ منهما، فضلا عن كون

القارة الافريقية كانت ولازالت محط اطماع القوى الكبرى والتي اثرت بشكل مباشر على السياسات الاقتصادية والسياسية التي اتبعتها.

١. اهمية البحـــث :

عالج البحث موضوعاً حيوياً ذا بعد دولي وحساس يتعلق بالطاقة التي تعد عصب الحياة الاقتصادية التي تسير الاقتصاد العالمي، وجاءت أهمية البحث من كونها ركزت على القارة الأفريقية التي ينتظر منها أن تقدم فرصاً اقتصادية واعدة لانها ارض خصبة وغنية بمصادر الطاقة والثروات الطبيعية، الأمر جعلها محط أنظار وتسابق واهتمام الدول الكبرى للاستحواذ على تلك الفرص والامتيازات في حال التغلب على المعوقات والتحديات التي تحيط بها فضلا عن موقعها الاستراتيجي المميز الذي يطل على المحيطات والبحار الذي يسهل عملية نقل مصادر الطاقة بانسيابية وبأقل الكلف الى الدول الكبرى .

٢. اشكالية البحـــث :

وعليه انطلقت إشكالية الدراسة من التساؤلات الآتية:

- **ما الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية للقارة الأفريقية ؟**
- **ماهي الوسائل التي ترفع من مقدرة القارة الافريقية باتجاه التطوير والتحديث في حال استثمار مصادر الطاقة ؟**
- **ماهي المقومات التي تجعل من القارة الافريقية ذات اهمية في الاستراتيجية الدولية ؟**
- **ما هي اهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه القارة الافريقية ؟**
- **ماهي الاليات التي تتبعها الدول الكبرى لتنفيذ استراتيجيتها في القارة الافريقية ؟**
- **كيف تكون الرؤية المستقبلية لمصادر الطاقة في القارة الافريقية وعلاقتها بالقوى الكبرى؟**

٣. فرضيـــة البحـــث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن القارة الافريقية تتمتع بأهمية جيوستراتيجية واقتصادية وامنية بالغة الحساسية فضلا عن امتيازات وفرص استثمارية واعدة في مجال الطاقة، الامر الذي جعلها تشغل مكانة مهمة في التفكير والادراك الاستراتيجي للدول الكبرى، وحتى بالنسبة للقوى الاقليمية في المنطقة، ومما زاد من اهميتها والتنافس عليها،هوما تضمه ارضها من ثروات طبيعية ومعدنية اهمها: النفط والغاز، لكن هذه الفرص اصطدمت

بتحديات طبيعية وبشرية ، التحديات الطبيعية تمثلت بالبيئة ،أما التحديات البشرية فتمثلت بالاوضاع الامنية غير المستقرة المتمثلة بكثرة الحروب وتغيير الانظمة السياسية فضلا عن مشاكل الحدود السياسية التي تلقي بظلالها على الاوضاع الامنية التي قد تعيق الحضور الدولي الى القارة جزئياً، إذ ان الاستقرار السياسي والاقتصادي سيساهم في بلورة سياسة افريقية موحدة في التعامل الخارجي مع الدول الكبرى وسيزيد من قدرة الاقتصاد الافريقي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستفادة من ايرادات مصادر الطاقة والثروات الطبيعية .

٤. هـــدف البحـــــث :

- التركيز على امكانات القارة الافريقية في مجال الطاقة التي تمثل عوامل جذب واستقطاب للدول الكبرى .
- تحديد الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية للقارة الأفريقية .
- استعراض التحديات الداخلية التي تشكل تهديداً لاستقرار البيئة السياسية والامنية داخل القارة الافريقية.
- بيان وسائل السياسة الخارجية الدولية تجاه القارة الأفريقية .
- وضع سيناريو للرؤية المستقبلية لمصادر الطاقة في القارة الافريقية وعلاقتها بدول العالم الاخرى في ظل التحولات الدولية .

المبحـــث الاول / الأهميـــة الجيوستراتيجيـــة للقـــارة الافريقيـــة.

أصبحت القارة الإفريقية في بؤرة الاهتمام العالمي، ولاسيما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ، لما تمثله من أهمية جيوبوليتيكية ،استراتيجية واقتصادية متنامية، فإفريقيا تطرح بديلاً قوياً لمصادر نفط الشرق الاوسط ، الامر الذي أدى بدوره إلى احتدام التنافس الدولي على النفط والموارد الطبيعية الإفريقية، والذي يتوقع له أن يأخذ منحى جديداً خلال السنوات القادمة ، إذ تحول نمط الصراع الدولي حول القارة من منطق (المباراة الصفرية) الذي يعني أن مكسب قوة معينة هو خسارة لأخرى، كما حدث إبان الحرب الباردة إلى نظرية (الربح للجميع) فيما بعد الحرب الباردة، بمعنى الشراكة في تقاسم النفوذ في القارة، ولعل هذا التحول يفسر التطور في سياسات القوى الكبرى وأدواتها في القارة، والذي لم يراع فقط مصالحها الثابتة والمتغيرة، وإنما تمت صياغته من منظور الصراع بين القوى الدولية المتنافسة.

تمتاز القارة الإفريقية بجيوبوليتيك مميز، حيث تتمركز في موقع متوسط بين قارات العالم، تطل على أهم الممرات الملاحية مثل: مضيق جبل طارق، وقناة السويس، ومضيق باب المندب، ورأس الرجاء الصالح، فضلا عن الجزر المحيطة بالقارة، والمطلة على المحيط الأطلنطي والهندي، وتُعَدُّ إفريقيا قلب العالم القديم وعمقًا مهمًّا لغرب قارة آسيا وجنوب قارة أوروبا، الأمر الذي يجعلها همزة الوصل بين قارات العالم المختلفة، يكتسب الجزء الشمالي والشمالي الشرقي للقارة أهميته في السيطرة على حركة المواصلات العالمية المدنية والعسكرية بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، كما يكتسب في المقابل الجزء الغربي والجنوب الغربي للقارة أهميته من الاتصال بحركة الملاحة القادمة من الأميركتين والشرق الأقصى.([1])

اولاً / الاهمية الجيوبوليتيكية للقارة الافريقيـــــة .

تعد قارة أفريقيا ثاني أكبر قارات العالم بعد أسيا من حيث المساحة والسكان، إذ تبلغ مساحتها (٣٠ مليون كم٢) بما في ذلك الجزر المحيطة بها([2]).أي أنها تغطي نحو ٢٣% من إجمالي مساحة المعمورة، ويقطنها (١,٠٢٢,٤٣٢,٠٠٠مليار) أي نحو ١٣% من إجمالي سكان العالم([3]). ويحد القارة من الشمال البحر الابيض المتوسط، وتحدها قناة السويس والبحر الأحمر من جهة الشمال الشرقي، بين ما يحدها المحيط الهندي من الشرق و الجنوب الشرقي، والمحيط الأطلسي من الغرب.

تضم القارة (٥٥) دولة وهي القارة الوحيدة التي تمتد من المنطقة الشمالية المعتدلة إلى المنطقة الجنوبية المعتدلة. وتقع القارة بين خطي عرض (٣٥,٢١°) شمال خط الاستواء عند الرأس الأبيض و(٣٤,٥١°) عند رأس (اجولهاس) في اقصى القسم الجنوبي من القارة، أي إن خط الاستواء يمر من منتصفها تقريبا وتقع القارة بين خطي طول (١٧,٣٢°) غرب غرينتش عند الرأس الأخضر في السنغال في غرب ا لقارة و(٥١,٢٣°) شرقا عند (رأس هافون) في الصومال شرق القارة، وأقصى طول للقارة من الشمال إلى الجنوب نحو (٨٠٠٠) كم، بينما يصل أقصى عرض لها نحو (٧٥٠٠) كم([4]).وتطل القارة الأفريقية على كل ركن من أركان العالم الأربعة بنافذة حيوية حيث من الشمال البحر المتوسط ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الشرق المحيط الهندي ومن الجنوب القارة القطبية الجنوبية([5]). تعد الجزائر اكبر دول قارة أفريقيا مساحة حيث تبلغ مساحتها (٢,٣٨١,٧٤١) كم مربع، بينما (سيشيل) هي اصغر دولها بمساحة (٤٥٥) كم مربع وهي مجموعة

جزر تقع قبالة الساحل الشرقي. في حين إن نيجيريا اكبر الدول الأفريقية في عدد السكان بـ (١٥٨,٤٢٣,٠٠٠) مليون نسمة عام ٢٠١٠، بينما (سيشيل) هي أيضا اقل الدول سكانا في أفريقيا بـ(٨٦,٥٢٥) إلف نسمة لنفس العام([٦]). وتتصل أفريقيا بآسيا من ناحية الشمال الشرقي عن طريق شبه جزيرة سيناء ومضيق باب المندب وأفريقيا هي ارض التنوع والتعدد ، إذ يمتلك سكان القارة تقاليد ثقافية ودينية وحضارية متنوعة وهم يعيشون في ٥٤ دولة مستقلة تختلف اختلافا بيناً في المساحة وعدد السكان والموارد الاقتصادية ، فنيجيريا هي أكبر دولة من حيث عدد السكان ثم يليها كل من أثيوبيا ومصر ، تعد كل من سيشيل وساوتومي وبرينسيبي الدولتين الأصغر من حيث عدد السكان وتضم القارة عدة أنهار منها (نهر الزمبيزي السنغال ، النيجر، النيل) وغيرها من الأنهر الحيوية التي يصب البعض منها في المحيط الأطلسي والبعض الأخر يصب في المحيط الهندي والبحر المتوسط، فضلا عن الأنهر الفرعية الصغيرة التي تمتد داخل القارة([٧]).

وتعد القارة الإفريقية أشبه بجزيرة وثيقة الصلة بقارتي آسيا وأوربا حيث يفصلها عن أوربا البحر المتوسط وعن آسيا البحر ألاحمر، وتقترب من القارة ألاوربية عند مضيق جبل طارق الذي لايزيد عرضه عن ١٤ كم ، كما تقترب من القارة ألاسيوية عند مضيق باب المندب الذي يبلغ عرضه ٢٨ كم ، وان الالتحام ألارضي إلافريقي اَلاسيوي موجوداً بطول ١٢٥كم ، ممثلاً ببرزخ السويس الذي شقت فيه قناة السويس. إن طول السواحل إلافريقية بدون الجزر(٢٧٢٠٠) كم ، أي اقل من كيلو متر واحد بالساحل لكل ١٠٠٠ كم مربع ، وترجع هذه النسبة في إفريقيا إلى قلة تعرجات الساحل وعدم وجود أشباه الجزر والبحار الداخلية وقلة الخلجان ، كما تتميز افريقيا بقلة الجزر التابعة لها وصغر مساحتها ، حيث تبلغ مساحة الجزر إلافريقية ٦٥٣ ألف كم مربع، وان تفاعل سمة القارية مع قلة الخلجان والرووس وبالتالي قلة الموانئ الطبيعية على خط الساحل إلافريقي يجعل إفريقيا قليلة ألاهمية من الوجهة البحرية ([٨]). ولسهولة دراسة القارة وسعتها دأب الجعرافييون على تقسيمها إلى أقاليم مختلفة كألاتي([٩]):

١- إقليم شمال القارة : - يقع هذا إلاقليم في الجزء الشمالي من القارة إلافريقية ، فهو يمتد من سواحل البحر المتوسط شمالاً وحتى الهوامش الجنوبية للصحراء الكبرى ، كما أنه يمتد من البحر ألاحمر شرقاً وحتى المحيط ألاطلسي غرباً ، يعد إقليم شمال إفريقيا اكبر أقاليم القارة إلافريقية

مساحة، حيث تشكل مساحتها ٢٨%من إجمالي مساحة القارة .ويتميز هذا الإقليم بتجانس سطحه وقلة تعرجات ساحله وضيق سهله الساحلي ويضم(٦)وحدات سياسية. ويضاف له الصحراء الغربية والتي اصطلح عليها البعض اسم (الجمهورية العربية الديمقراطية) وعاصمتها العيون وكذلك مدينتي مليلة وسبته العائدة للمغرب والخاضعة إدارياً في الوقت الحالي لاسبانيا وتعاني كلاهما من مشكلة السيادة والاعتراف الدولي .

٢- إقليم غرب القارة : - ذلك الإقليم الغربي من القارة الذي يقع في ظهير ساحل غانا ممتداً حتى الحدود الشمالية لدولتي مالي والنيجر، ومن كاب فرد حتى الكاميرون، وبمساحة تصل إلى سدس مساحة القارة وبسكان يزيدون على ربع سكانها،يعد هذا الاقليم بأقسامه السياسية الخمسة عشر يعد مصدراً لمعظم المنتجات التي تنتجها وتصدرها إفريقيا مثل الزيوت النباتية والكاكاو والقطن وبعض موارد الثروة المعدنية مثل خام الحديد وألالمنيوم والقصدير .

٣- إقليم وسط إفريقيا:- هو ذلك النطاق ألاوسط من القارة الذي تفصله عن غرب إفريقيا حدود واضحة تتمثل في مرتفعات الكاميرون وتحده شمالاً مقدمات الصحراء الكبرى حتى أشباه الصحاري في جنوب إفريقيا([١٠]). وشرقاً خطوط تقسيم المياه في العتبة االستوائية الجنوبية (عتبة لواندا) بين النيل والكونغو والوادي ألاخدودي الغربي وجنوبا" حوض الزمبيزي وجنوب إفريقيا ، وبذلك فان وسط إفريقيا يشمل حوض نهر الكونغو وألاقاليم المجاورة له شمالاً وجنوباً، وتصل مساحة هذا الإقليم الكبير إلى ٦,٦ مليون كم مربع،أي نحو خمس مساحة إفريقيا وفيه ثمن سكان إفريقيا تقريباً ومقسم إلى ثماني وحدات سياسية ويشكل إقليم وسط إفريقيا إقليماً متجانساً حاراً وغزير المطر الذي لايقل متوسطه عن المتر.

٤- إقليم شرق إفريقيا : - يقع هذا الإقليم بين المحيط الهندي شرقاً والذراع الغربي للخدود الإفريقي العظيم غرباً وفيما بين دائرتي عرض ٤.٥ شمالاً و١٢ درجة جنوباً، ويشتمل على خمس دول مندمجة من اليابس بمساحة تصل إلى ١٨١٩٩٠٥ كم٢ ويعد شرق إفريقيا وحدة جغرافية متكاملة رغم تجزئتها السياسية ، كما يتميز هذا الإقليم بموارده الوفيرة ، إن الاستيطان ألاوربي في هذا الاقليم فاق مثيله في غرب إفريقيا وذلك راجع الى ملائمة ظروفه الطبيعية التي ساعدت على استيطان ألاوربيين

والاسيويين به وقد ترتب على ذلك كثير من المشكلات الاجتماعية المعقدة .

٥- إقليم جنوب إفريقيا : - تمتد إفريقيا الجنوبية إلى الجنوب من نيري كوبينن والممبوبو، بمساحة تبلغ ٢.٧ مليون كم مربع، ويتكون من خمس وحدات سياسية . ويحضى هذا الإقليم بأهمية كبيرة على مستوى القارة، فهو يضم اكبر تجمع للأوربيين في إفريقيا ، كذلك يتميز هذا الإقليم بتراثه خاصة في جمهورية جنوب إفريقيا التي تعد أغنى دول القارة وأكثرها تقدماً فهي تسهم بمفردها بنحو ١١ %من جملة الإنتاج المعدني في إفريقيا وانعكس ذلك على متوسط دخل الفرد الذي يصل ثلاثة أمثال متوسط القارة ([١١]).

ترتيباً لذلك أصبحت أفريقيا محل مطامع الدول الاستعمارية إذ شهدت القارة عملية الاستكشاف والتغلغل الأوربي منذ القرن التاسع عشر واندفعت القوى الأوربية على تقسيم القارة الأفريقية ولاسيما بعد انعقاد مؤتمر برلين أو مؤتمر أفريقيا كما يرى البعض في العام(١٨٨٤-١٨٨٥) وفي غضون عقدين من الزمان كانت أفريقيا كلها تقريبا تحت نير الاستعمار الأوربي، وفيما يتعلق بالوضع السياسي والأمني في أفريقيا فخلف الاستعمار حالة من الفوضى وعدم الاستقرار مما شكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الأفريقي([١٢]).

فضلا عن ما تمتاز القارة الإفريقية به من ضخامة احتياطيها المعدني وتنوعه وبالجودة العالية لخاماتها المعدنية مثل الكروم والمنغنيز والبلاتين وألالماس والذهب والفوسفات والبوكسايت والكوبالت واليورانيوم والنحاس وغيرها من المعادن . أما عن مصادر الطاقة والوقود وطبقا" للمعطيات الجيوفيزيائية وألابحاث الجيولوجية فأنه يتضح وجود عشرات المناطق المنتجة للبترول في إفريقيا ، فقد ارتفعت الاحتياطات النفطية في القارة من ٥٨.٧ مليار برميل عام ١٩٨٧ إلى ٣.٧٥ مليار برميل عام ١٩٩٧ ثم تصاعد الاحتياطي النفطي في القارة ليصل الى ١١٧.٥ مليار برميل عام ٢٠٠٧ ([١٣]).

ثانياً / الاهمية الاقتصاديـــة للقـــارة الافريقيـــة .

تتمتع القارة الأفريقية بأهمية إستراتيجية كبيرة من الناحية الاقتصادية ، لما تزخر به من موارد طبيعية حيوية تحتاجها الدول الصناعية الكبرى مثل النفط والغاز الطبيعي، فضلا عن الثروة المعدنية كالذهب والماس والمنغنيز

والفوسفات، الأمر الذي جعل الدول تتجه نحو هذه القارة، لاسيما بعد ان انضمت الدول الأفريقية الى سباق الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز الطبيعي، وأصبحت مؤهلة لتأدية دور عالمي بارز في الاقتصاد العالمي، ولأجل التعرف وبدقة على اهمية القارة الأفريقية اقتصادياً لابد من الاهتمام بإنتاجها لمصادر الطاقة والاحتياطي المتوفر فيها، وثرواتها المعدنية واثر ذلك في التنافس الدولي للسيطرة عليها، وما يمكن ان يؤول اليه هذا التنافس مستقبلا([١٤]) .

فتأتي ألاهمية الاقتصادية للقارة الأفريقية من كونها خزيناً استراتيجياً مهماً لمصادر الطاقة والمعادن التي تحتاجها الدول المتقدمة، لاسيما وان الطلب العالمي على هذه الثروات الطبيعية في تزايد مستمر وبالخصوص مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي، ناهيك عن الأهمية البارزة للمعادن في العمليات الصناعية، ومن ثم اصبحت الدول الافريقية لا تستطيع استغلال ثرواتها بسبب التحديات والصعوبات الداخلية التي تعاني منها اغلب دول القارة كالفقر والتخلف والامراض وغياب الاستقرار السياسي الذي جعل القارة بيئة أمنية مضطربة([١٥]).

إذ يتكون اقتصاد أفريقيا من التجارة والصناعة والزراعة والموارد البشرية فهي غنية جداً بمواردها على عكس سكانها ،إذ يعدون أكثر سكان العالم فقرا ويعزو النمو الأخير الذي شهدته عدد كبير من دول القارة بسبب النمو في المبيعات من السلع والخدمات والتصنيع ، وقد أثرت المتغيرات الإقليمية والدولية على اقتصاد أفريقيا بما في ذلك تقويض الاقتصاد الأفريقي في عام ٢٠١١ ، بسب بما يسمى بثورات (الربيع العربي) بعد الانتعاش الأول الذي شهده عقب الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ وتراجع مؤشر النمو بالقارة من ٥% عام (٢٠١٠) إلى ٣.٤% عام (٢٠١١) ، وتسهم أفريقيا بنحو ٤% فقط من القيمة الكلية للصادرات والواردات في التجارة الدولية كما يتم تصدير ما يقارب الربع من الإنتاج الكلي للقارة إلى الخارج ويسهم النفط بأكثر من نصف الصادرات ثم تأتي سلع الكاكاو والبن والقطن والذهب والغاز الطبيعي على رأس قائمة الصادرات الأخرى([١٦]) .

فشكلت حرفة الزراعة العمود الفقري للاقتصاد الأفريقي والمصدر الأساس للدخل الذي يعيش عليه معظم سكان القارة ، فالأغلبية الساحقة التي تقدر بـ ٨٠% من القوى العاملة في أفريقيا ذكورا وإناثا يعملون في الزراعة وتقدر نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي ٣٥% من مساحة

القارة وتستغل منها ٧% في الزراعة بشتى أنواعها إذ تتم زراعة (١٩٣ مليون هكتار) بالمحاصيل الزراعية وتتميز أفريقيا بإنتاج القطن طويل التيلة، وكذلك بزراعة الشاي وبكميات تقدر بـ (٧٠٠ ألف طن) أي ما يعادل ١٢% من الإنتاج العالمي و (١٠٥مليون طن) من البن بما يعادل ٢٢% من الإنتاج العالمي و٤٠% من قصب السكر([١٧]). وتمتلك دول القارة الافريقية ثروات اقتصادية هائلة يمكن إيجازها بما يأتي :-

١- النفط

منذ العام ١٩٧٠م بدأت الدول النفطية الإفريقية تنعم بعائدات النفط ، بعد ذلك بدأت الاكتشافات النفطية في شرق إفريقيا، تلتها اكتشافات غرب القارة وجنوبها، ثم دخلت الشركات الآسيوية مجال المنافسة في التنقيب عن النفط ،تتميز خريطة إنتاج النفط في القارة الإفريقية بالاتساع، فضلا عن وجود عدة مناطق بترولية واعدة في القارة، مما لفت الانظار الى أهمية النفط الإفريقي على المستوى العالمي ووضوح التنافس الدولي من أجل النفط الإفريقي([١٨]).

تعد إفريقيا أكبر القارات التي تضم دولاً منتجة للنفط ، حيث توجد بها ٢١ دولة منتجة، في مقابل ١٩ دولة في آسيا، و١٩ دولة في أوروبا، و١٠ دول في أمريكا الشمالية والجنوبية، وتنتج القارة الإفريقية في الوقت الراهن نحو ١١ %من النفط العالمي، بما يعادل حوالي ٨٠ إلى ١٠٠ مليار برميل من النفط الخام ، كما أنها تمتلك قدراً من الاحتياطات النفطية ربما يصل إلى نحو١٠%من الاحتياطي العالمي، حسب تقديرات مؤتمر ألامم المتحدة للتجارة والتنمية([١٩]).

وتنقسم القارة الإفريقية نفطياً إلى أربع مناطق هي: شمال إفريقيا، شرق إفريقيا ووسطها، غرب إفريقيا، الجنوب الإفريقي، بالنسبة لمنطقة الشمال الإفريقي فتضم خمس دول منتجة للنفط، هي: ليبيا، الجزائر، مصر، تونس، المغرب .أما منطقة شرق القارة ووسطها، فأبرز دولها المنتجة هي: السودان، التي بدأت تصدير النفط منذ العام ١٩٩٩م، وتشاد، والكونغو برازافيل، والكونغو الديمقراطية .أما منطقة غرب إفريقيا فأبرز المنتجين فيها هم :نيجيريا، توجو، الكاميرون، غينيا الاستوائية، ساحل العاج، غانا، بنين، موريتانيا، ساوتومي وبرنسيب .أما منطقة الجنوب الإفريقي فأبرز منتجيها هم :أنجولا، جنوب إفريقيا، زيمبابوي . وحتى السبعينيات من القرن الماضي كان الشمال الإفريقي في صدارة الإنتاج في القارة، لكن الوضع اختلف في العقود الثلاثة التالية لصالح إقليم غرب إفريقيا الذي أصبح أكثر مناطق إفريقيا

الواعدة بالنفط، بعد الاكتشافات الكبيرة في منطقة (خليج غينيا)، وهي الشريط الساحلي الواقع بين نيجيريا وأنجولا، والتي تشير التقارير إلى أنها تعد من أهم الاكتشافات النفطية في العالم خلال السنوات الخمس ألاخيرة ([٢٠]).

وترتيب الدول إلافريقية المنتجة للنفط أصبح منذ العام ٢٠٠١ كالأتي: نيجيريا، ليبيا، أنجولا، غينيا الاستوائية، الكونغو برازافيل، الجابون، الجزائر، مصر، الكاميرون، تونس .غير أن هذا الترتيب يتغير من عام لآخر حسب حجم إلانتاج، والاكتشافات النفطية الجديدة ([٢١]). وبعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بلغ معدل إنتاج القارة من النفط ٣٦% مقابل ١٦% لباقي القارات ، بزيادة في إلانتاج اليومي للقارة تقدر بـــ (٩) ملايين برميل يومياً خلال عام ٢٠٠٦، بينما بلغ الاستهلاك إلافريقي(٣) ملايين برميل يومياً وفقاً لتقرير اللجنة إلافريقية للطاقة (أفراك)، وبلغت نسبة إلانتاج ألافريقي إلى إلانتاج العالمي١٢% عام ٢٠٠٨، ويتوقع أن تصل إلى٣٠% بحلول ٢٠١٠ ، أما الاحتياطي إلافريقي فقد تنامى بشكل ملحوظ ليصل إلى ١١٤ مليار برميل عام ٢٠٠٧ ، وفقا لما جاء في مؤتمر ألامم المتحدة للتجارة والتنمية ، أي بنسبة ٨% إلى الاحتياطي العالمي، مما يجعله يتفوق على الاحتياطي في بحر قزوين الذي لم يتجاوز ٣٣ مليار برميل، إلا أن هذا الاحتياطي يتركز في نيجيريا، حيث تصل نسبته فيها إلى ٧٠% من نسبة الاحتياطي إلافريقي للدول ألاعضاء في منظمة (الدول المنتجة للنفط (أوبك). ولهذا تسعى الدول الكبرى إلى وضع استراتيجية من شأنها تحقيق أقصى استفادة لها من النفط إلافريقي([٢٢])

إذ يتميز النفط إلافريقي بتعدد أنواعه، حيث يوجد نحو ٤٠ نوعاً من خام النفط في القارة ، كما يتسم معظم هذه ألانواع بجودته الفائقة، نظراً لانخفاض نسبة الكبريت فيها، وخفة وزنها، واحتوائها على نسب أكبر من الغاز والبنزين، كما يتمتع قطاع النفط في القارة بواحد من أسرع معدلات النمو في العالم. في هذا إلاطار أصبح النفط إلافريقي محوراً للتنافس بين القوى الدولية، لاسيما أن معظمها يواجه موقف الاعتماد على الورادات لتوفير الاحتياجات من الطاقة، فأوروبا تستورد ٤٨ %من احتياجاتها، كما أنها بحلول عام ٢٠٣٠ لن تغطى سوى ٣٠%من احتياجاتها من الطاقة، واليابان تستورد ٥٢% والولايات المتحدة تستورد ٥٣% . ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٦٢% عام ٢٠٢٠. كما أصبحت الصين التي كانت تتمتع باكتفاء ذاتي من النفط، مستوردة له منذ عام ١٩٩٣، حيث إنها تستهلك

نحو١١ مليون برميل يومياً، مما جعلها تحتل نحو المرتبة الثانية منذ عام ٢٠٠٣ بين الدول المستهلكة والمستوردة للنفط ، وذلك بعد الولايات المتحدة ألامريكية التي تستهلك نحو ٤٠ %من الاستهلاك العالمي للنفط ([٢٣]).

يعد النفط محور اهتمام العالم منذ اكتشافه وحتى اَلان، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه قائماً في السنوات القادمة، وذلك للاسباب الآَتية: -

١- تزايد الطلب العالمي على الطاقة، وارتفاع ألاسعار، وهو ما يجعل هناك نوعا من التنافس والتصارع على البترول والمناطق الغنية به .

٢- سياسات القوى الكبرى الخاصة بتأمين الطاقة، لانها عصب الاقتصادات، ومن ثم اصبحت القضايا الخاصة بالطاقة توضع مباشرة في أولويات ألامن القومي لهذه البلدان، حيث أصبح أمن الطاقة شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية ألاخرى ، كالحفاظ على مكانة الدولة، والتوسع في تأمين الحدود التي تشكل السياسة الخارجية للدول لاسيما القوة الصناعية([٢٤]). فالصراع بين الصين والولايات المتحدة وروسيا والعديد من القوى الصناعية الصاعدة أصبح حول مصادر الطاقة، فضلا عن ألارباح الكبيرة التي تجنيها الشركات من وراء إنتاج وتوزيع هذا المصدر الحيوي الاستراتيجي.

فالثقل البترولي في إفريقيا فرض استراتيجية للتعامل الدولي مع إفريقيا، مما تسبب في رفع وتيرة التنافس بين الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة ألامريكية والصين، ذلك أن هذا البترول يتمتع بمزايا متعددة لاتوجد في نفط مناطق أخرى، من أهمها:

- **أن البترول إلافريقي أفضل في الجودة ، وأحسن في النوعية من مثيله في الشرق ألاوسط ، نظر لاحتوائه على نسبة ضئيلة من الكبريت .**
- **البترول إلافريقي قريب من سوق الاستهلاك في أوروبا وأمريكا، إذ إن الساحل الغربي لأفريقيا من الساحل الشرقي على مسافة قريبة نسبياً للولايات المتحدة، مما يخفف من تكاليف النقل .**
- **أن الدول إلافريقية المنتجة للنفط، باستثناء نيجيريا وليبيا والجزائر، لا تنتمي إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي تعمل على التحكم في أسعار النفط العالمية، مما يمكن هذه الدول من حرية إلانتاج .**
- **أن القارة إلافريقية من حيث الاستهلاك تعد أقل استهلاكاً من غيرها، مما ميكنها من تصدير الفائض.**

- **يتركز الاحتياطي النفطي الكبير في مواقع نفطية فوق الماء بعيدا عن الشاطئ، مما يجعله في مأمن من الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تتعرض لها تلك الدول([٢٥]).**

ترتيباً لذلك تُعَدُّ إفريقيا عملاقًا طاقويًّا بامتياز، إذ تحوز نحو ٥٠% من الطاقة الكهرومائية، ولا يزال المستغلُّ منها في حدود ٢-٤% فقط فضلا عن الطاقة الشمسية في الصحاري الإفريقية . وبأنقسام القارة الإفريقية نفطيًّا إلى خمس مناطق رئيسة : شمال إفريقيا، وشرق إفريقيا، ووسط إفريقيا، وغرب إفريقيا، وجنوب إفريقيا، فالجدول رقم (1) يبين أهم الاحتياطيات النفطية المؤكدة للدول النفطية في هذه الأقاليم والاحتياطات النفطية المؤكدة فيها وفق آخر الإحصاءات المنشورة لوكالة الطاقة الدولية في عام ٢٠١٥ .

جدول رقم (1)(الاحتياطات النفطية الإفريقية المؤكدة لعام ٢٠١٥ بالمليار برميل)

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

الدولة	٢٠١٥
١. ليبيا	٤٨
٢. نيجيريا	٣٧.٢
٣. انغولا	١٣.٥
٤. الجزائر	١٢.٢
٥. السودان	٦.٧
٦. مصر	٤.٤
٧. الغابون	٣.٧
٨. الكونغو برازافيل	١.٩
٩. تشاد	١.٥
١٠.تونس	٠.٤
١١.باقي دول أفريقيا	٠.٧
المجموع	١٢٨.٦

- International energy agency report , Oil Market report, 13 December 2015, internet, p19, link: www.oilmarketreport.org

أما حقيقة تنامي معدلات الانتاج اليومي وتزايد معدلات الاحتياطي الاكيدة وتدني معدلات الاستهلاك الداخلي، دليل على أن القارة الافريقية يمكن ان تمارس دورا عالميا بارزا في اسواق الطاقة العالمية مستقبلا فالجدول رقم

(2) يبين أنتاج النفط في افريقيا للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٠) بالمليون برميل يومياً .

جدول رقم (2) إنتاج النفط في أفريقيا (٢٠٠٧-٢٠١٠) (مليون برميل يومياً)

الدولة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
١. نيجيريا	٢.٣٠٥	٢.١١٣	٢.٠٦١	٢.٤٠٢
٢. أنغولا	١.٦٨٤	١.٨٧٥	١.٧٨٤	١.٨٥١
٣. الجزائر	٢.٠١٦	١.٩٩٣	١.٨١٨	١.٨٠٩
٤. ليبيا	١.٨٢٠	١.٨٢٠	١.٦٥٢	١.٦٥٩
٥. مصر	٠.٧١٠	٧٢٢	٧٤٢	٧٣٦
٦. السودان	٠.٤٦٨	٤٨٠	٤٧٩	٤٨٦
٧. غينيا الاستوائية	٠.٣٥٠	٠.٣٤٧	٠.٣٠٧	٠.٢٧٤
٨. الكونغو (برازافيل)	٠.٢٢٨	٠.٢٤١	٠.٢٧٠	٠.٢٩٢
٩. الغابون	٠.٢٣٠	٠.٢٥٣	٠.٢٣٠	٠.٢٤٥
١٠.تشاد	٠.١٤٤	٠.١٢٧	٠.١١٨	٠.١٢٢
١١.تونس	٠.٠٩٧	٠.٠٨٩	٠.٠٨٣	٠.٠٨٠
١٢.باقي أفريقيا	٠.١٦٦	٠.١٦٢	٠.١٥٥	٠.١٤٣
المجموع	١٠.٢١٨	١٠.٢٠٤	٩.٦٩٨	١٠.٠٩٨

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

1- BP Statistical Review Of World Energy What's Inside, June 2010, bp.com/Statistical Review,p.8.

2- International energy agency report ,13 December 2011, internet,p19-66, link: www.oilmarketreport.org.

يتضح من الجدول أن نيجيريا تصدرت قائمة الدول الأفريقية المصدرة للنفط حيث بلغ إنتاجها (٢.٤٠٢) مليون برميل يوميا عام ٢٠١٠ وانخفض الإنتاج في السنوات التي بعدها بسبب العنف الطائفي بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي، وتنافست كل من أنغولا وليبيا على احتلال المركز الثاني في قائمة الدول المنتجة للنفط، اذ إن كلا منهما أنتج يوميا (١.٦) مليون برميل عام ٢٠٠٦، حيث ان أنغولا تدفقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة عليها وارتفع أنتاجها عام ٢٠٠٧ الى (١.٧) مليون برميل يوميا، بسبب استمرار الإنتاج من الحقول الساحلية (جيب كابندا) والذي يسهم بنصف إنتاج النفط في البلاد([٢٦]).

ثم ارتفع الى ما يقارب (١.٧٣) مليون برميل يوميا من عام ٢٠٠٩ ثم ارتفع الى (١.٨٥) عام ٢٠١٠ ثم انخفض بعد ذلك الى (١.٦٩) مليون برميل عام ٢٠١١ بسبب الحروب الأهلية .اما ليبيا فقد بلغ إنتاجها (١.٦٥٢) مليون

برميل يوميا عام ٢٠٠٩ حيث كانت تستهلك (٣٠٠) ألف برميل وتصدر (١.٥) مليون برميل
وشكلت نسبة (٢.٩)% من التجارة النفطية العالمية ، لكن الإنتاج تراجع بسبب الاضطرابات السياسية التي حدثت في ليبيا ليصل الى (٨٠) ألف برميل يوميا في شهر أيلول من عام ٢٠١١ ثم بدأ بالارتفاع الى ما يقارب (٣٥٠) ألف برميل في شهر تشرين الأول من العام نفسه ثم الى (٥٥٠) الف برميل في شهر تشرين الثاني من نفس العام .أما بالنسبة للجزائر فأن أنتاجها النفطي في القارة وصل الى (١.٣) مليون برميل في عام ٢٠٠٦، ثم وصل الى (١.٨٠٩) مليون برميل يومياً عام ٢٠١٠ ثم بلغ إنتاجها (١.٢٩) مليون برميل عام ٢٠١١، اما مصر بإنتاج (٧١٠) الف برميل عام ٢٠٠٧، ثم بلغ إنتاجها عام ٢٠١٠ (٧٣٦) الف برميل يومياً ليستمر على نفس الانتاج لعام ٢٠١١([٢٧]) . أما جنوب أفريقيا تعد من الدول الأفريقية الفقيرة في الحقول النفطية، لكنها تعد من اهم الدول السباقة في انتاج النفط من الفحم الحجري وهذا دفعها الى الاهتمام بهذه الصناعة وتطويرها، لاسيما وانه تتوفر فيها كميات كبيرة من هذه المادة الحيوية.

ترتيبا لما تقدم يمكن القول أن أفريقيا يمكن لها ان تكون القارة الواعدة التي تضمُّ اقتصاديات ذات نموٍّ متسارع أن تستفيد من عوائد مخزونها النفطي "الاستثنائي"، الذي توَّجها خلال السنوات الأخيرة في صدارة منتجي الطاقة على المستوى العالمي، وهي المكانة الآخذة في التعزُّز أكثر مع كل الاكتشافات الجديدة في السواحل الغربية والشرقية للقارة، خصوصًا حين أسهمت هذه الاحتياطات العملاقة في وضع حدٍّ لفرضيات سبق أن تحدَّثت عنها دراسات وتقارير عدة حول "غروب الطاقة"، وقرب نفاد احتياطات النفط على مستوى العالم .

٢- الغاز الطبيعي :

تعد القارة الأفريقية من المناطق ذات الأهمية المتصاعدة في حقل الغاز الطبيعي سواء على صعيد الاحتياطي ضمن دائرة الدول الاكبر من حيث الاحتياطي الافريقي العام وهي (نيجيريا، الجزائر، مصر، ليبيا، أنغولا، السودان، تونس) الذي قدر عام ٢٠٠٩ بـ (١٤.٢١٣) تريليون متر مكعب من أصل الاحتياطي العالمي البالغ خلال العام نفسه (١٨٨.٠٩٦) تريليون متر مكعب، أي ما يعادل ٧% من أصل الاحتياطي العالمي([٢٨]).او على صعيد الإنتاج الذي وصل في عام ٢٠٠٨ ضمن دائرة الدول الأكثر إنتاجا وهي (الجزائر، مصر، نيجيريا، ليبيا، تونس) الى (١٨٤.٧٧٧) مليار متر مكعب من أصل الإنتاج العالمي البالغ (٢,٩٤٢,٠٢٧) تريلون متر مكعب، أي ما يعادل (٧,٦)% من حجم الإنتاج العالمي. أذ قدر احتياطي

القارة الأفريقية من الغاز الطبيعي بـــــ(١٤.٧) تريليون متر مكعب عام٢٠١٠([٢٩]). والجدول رقم(3) يبين احتياطي الغاز في افريقيا للمدة(٢٠٠٩-٢٠١٠) .

جدول رقم(3) يوضح إنتاج الغاز واحتياطي الغاز في أفريقيا للعام ٢٠١٠

الدولة	إلانتاج (مليار متر مكعب)	الاحتياطي (تريليون متر مكعب)
نيجيريا	٨٠.٤	٥.٣
الجزائر	٦١.٣	٤.٥
مصر	٣٣.٦	٢.٢
ليبيا	١٥.٨	١.٥
باقي أفريقيا	١٧.٨	١.٢
المجموع الكلي	٢٠٩.٠	١٤.٧

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على /

1- BP Statistical Review Of World Energy What's Inside? June 2010, bp.com/Statistical Review,p.20-22.

2- BP Statistical Review Of World Energy What's Inside? June 2010, bp.com/Statistical Review,p.22.

الجدول يبين الجزائر بقيت متصدرة للدول الأفريقية في انتاج الغاز الطبيعي بمعدل (٨٠.٤) مليار متر مكعب في عام ٢٠١٠ ، ثم مصر بـ(٦١.٣)، ثم نيجيريا بـ(٣٣) ثم ليبيا بـ(١٥.٨)، وقد بلغ الإنتاج الكلي للقارة الأفريقية بـ(٢٠٩) مليار متر مكعب لنفس العام. اما في عام ٢٠١١ انخفض الإنتاج الليبي من الغاز الطبيعي الى (٨٠) مليون متر مكعب بسبب الاضطرابات الأمنية والتغيير السياسي، بينما بلغ انتاج الجزائر (٣٦٥١) مليون متر مكعب، في حين أنتجت نيجيريا (١٨٥٣) مليون متر مكعب من الغاز في نفس العام ، وفي شرق أفريقيا تنتج كل من (تنزانيا) و(موزمبيق) بكميات اقتصادية ، بينما تم توفير كميات اصغر من الغاز داخل موزمبيق لتشغيل مشاريع قطاع الصناعة والكهرباء. لذلك اكتسبت افريقيا اهمية ستراتيجية واقتصادية متزايدة على الصعيد العالمي عن طريق غناها بمصادر الطاقة (النفط، والغاز)، وغيرها من المعادن.

٣- الموارد المعدنية :

إن القارة الأفريقية تعد خزيناً استراتيجياً مهماً من مصادر الطاقة والمعادن التي تحتاجها الدول المتقدمة، لاسيما وان الطلب العالمي على هذه

الثروات الطبيعية في تزايد مستمر وبالخصوص مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي، ناهيك عن الأهمية البارزة للمعادن في العمليات الصناعية، فضلا عن اهمية الذهب والماس التي تشكل احتياطيات نقدية للبنوك وودائع هامة يمكن الاستفادة منها في اوقات الازمات المالية التي تعصف بالاقتصاد العالمي .

إذ تؤدي الثروة المعدنية دورا كبيرا ومهما في اقتصاديات القارة الأفريقية بسبب تنوع المعادن الطبيعية وثروتها المعدنية، فضلا عن انها تمتلك مخزونا استراتيجيا لم يكتشف بعد وذلك بسبب طبيعتها الجيولوجية المتميزة والتكوينات الرسوبية السميكة التي تغطي مساحات كبيرة من سطحها، الامر الذي أبقاها مستودعا لمصالح اقتصادية ضخمة اذ مازالت ترقد في باطنها مجموعة مهمة وهائلة من موارد المعادن الإستراتيجية التي تنتظر البحث والتنقيب(٣٠).

ومن اجل التعرف على أهمية القارة وما تحويه من ثروات معدنية، لابد من معرفة حجم احتياطي وانتاج القارة من هذه المعادن وموقعها الانتاجي العالمي، والقارة الأفريقية هي مستودع كبير لمعادن وثروات طبيعية مختلفة . والجدول رقم(٤) يوضح الإنتاج والاحتياطي الإفريقي للمعادن من العالم.

جدول رقم(٤) الإنتاج والاحتياطي الإفريقي للمعادن من العالم للعام ٢٠١٠

المعدن	الإنتاج الأفريقي من العالم	الاحتياطي الأفريقي من العالم
البلاتين	%٥٤	%٦٠
الفوسفات	%٢٧	%٦٦
الذهب	%٢٠	%٤٢
الكروم	%٤٠	%٤٤
المنغنيز	%٢٨	%٨٢
الفاناديوم	%٥١	%٩٥
الكوبالت	%١٨	%٥٥
الماس	%٧٨	%٨٨
الألمنيوم	%٤	%٤٥

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- United Nations Economic and Social Council, Economic Commission For Africa, Committee on Food Security and Sustainable Development c(CIM)/Regional Implementation Meeting (RIM) for CSD_18, Sixth Session, Addis Ababa, Ethiopia, October, 2010, p.2.

بلغ إنتاج السودان من الذهب ٧٤ طن ليصبح عاشر أكبر منتج في العالم وثالث اكبر منتج أفريقي بعد جنوب أفريقيا وغانا وكان حجم إنتاجه للذهب عام ٢٠١٠ (٩٠٠,١كغم) . إذ بلغ إنتاج تنزانيا (١٨٠ ألف قيراط) من الماس في عام ٢٠١٠، وعلى الرغم من فقر هذه الدول لموارد الطاقة ، إلا أن المعادن الرئيسة المكتشفة هي النحاس والفوسفات في أوغندا ، الماس والذهب في تنزانيا ، والقصدير في رواندا وأوغندا وتنزانيا والنيترون في كينيا ، واكتشفت خامات الحديد في (كيجيزى) في أوغندا باحتياطات تبلغ نحو (٣٠ مليون طن) على درجة عالية من الجودة ويعد النحاس ثالث تصديرات أوغندا . والجدول رقم (٦) يبين حجم انتاج الذهب لدول القرن الافريقي للعام ٢٠١٠ ([٣١]).

جدول (٥) إنتاج الذهب لدول القرن الأفريقي للعام (٢٠١٠) (قيمة الكيلو غرام)

الدولة	تنزانيا	كينيا	بورندى	اريتريا	أوغندا	رواندا
الإنتاج	٣٩.٠٠٠	١.١٠٠	٠.٧٦٠	٠.٠٣٥	٠.٠٢٤	٠.٠٢٠

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على :

- **رسل ياسين مزعل ، التنافس الدولي على الطاقة في أفريقيا بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ،مصدر سبق ذكره ، ص٥٢.**

إن التحديات المزمنة للقارة الإفريقية في مجال تحقيق الوصول لطاقة نظيفة وميسورة ومستدامة في عالم يُواجه تضاؤل الموارد، وتحديات مناخية متنامية باتت تمثِّل الانشغالات الأساسية في القرن الحادي والعشرين، حيث يُعَدُّ واقع العجز في مجال التغطية الكهربائية في بلدان إفريقيا أحد أكثر الأوضاع مأساوية على مستوى العالم، على الرغم من الجهود المبذولة في القارة حاليًّا في مجال توصيل الطاقة.

بالتالي هذا ما جعل القارة تدخل في مضمار التنافس الدولي المحموم لتأمين تلك الثروات التي لا تستطيع الدول الأفريقية استغلالها بسبب التحديات والصعوبات الداخلية التي تعاني منها اغلب دول القارة كالفقر والتخلف والامراض وغياب الاستقرار السياسي الذي جعل القارة بيئة امنية مضطربة . فعندما يُصبح النفط هو المهيمن على صادرات الدولة بشكل مباشر، تُصبح الدولة بذلك الفاعل الاقتصادي الأكثر قوَّة ، فالعائدات النفطية في الدول النامية تحدُّ من التطور الاقتصادي والاجتماعي، خاصة عندما تكون شركات النفط مملوكة للدولة، مما يعطي الحكام حرية التصرُّف في العائدات المالية

الضخمة، التي غالبًا ما تكون سرية ،وكلما كافحت الأحزاب المختلفة والزمر الإثنية والحركات من أجل التحكُّم في خيرات البلاد، ارتفعت وتيرة الصراع، إن مصدر الثروة الطبيعية على اختلاف أشكالها مرتبط باحتمال كبير لأندلاع حرب أهلية داخلية ([٣٢]).

ثالثاً / الاهميـــــة السياسيـــــة والامنيـــــة للقـــــارة الافريقيـــــة .

يحظى الجانب الأمني في أفريقيا بأهمية كبيرة في التفاعلات الدولية بسبب الأحداث الأمنية التي تشهدها بين الحين والأخر، اذ تعد القارة بيئة ممتلئة بالنزاعات سواء الداخلية او الخارجية ، كما لا توجد منطقة في أفريقيا خالية من المشاكل الامنية و النزاعات كمشاكل الحدود والمحاولات الانفصالية والانقلابات العسكرية والمشاكل السياسية، ففي شرق القارة تنفجر الحروب والنزاعات الداخلية في كل من (السودان، اريتيريا، اثيوبيا، الصومال) وفي أفريقيا الجنوبية (موزمبيق، انغولا) ([٣٣]).

أما في أفريقيا الوسطى فنجد النزاعات قائمة في (بوروندي، رواندا، تشاد) وفي أفريقيا الغربية هناك الحرب الأهلية في (ليبيريا)، وفي شمال أفريقيا نجد أزمة الصحراء الغربية والاضطرابات السياسية في كل من (مصر، ليبيا، تونس) وهي مناطق تؤثر وتتأثر في الأوضاع العالمية بشكل او بأخر، وبناءا على ما تقدم من مشكلات داخلية تطلب هذا تدخل أطراف دولية كثيرة سواء كان ذلك عن طريق الدول او المنظمات الدولية كنشر قوات حفظ سلام في المنطقة او التدخل بحجة مكافحة الإرهاب او حماية حقوق الإنسان او لتقديم المساعدات الإنسانية او التنمية والإصلاح الاقتصادي والحد من الهجرات غير الرسمية وغيرها من القضايا التي جعلت الدول تتنافس في مضمار الساحة الأفريقية لتوسع دائرة نفوذها او تأثيرها في القارة ليضمن تحقيق مصالحها([٣٤]).

إن الأوضاع الأمنية المضطربة التي تعاني منها القارة الأفريقية من نزاعات، وعدم استقرار سياسي، وصراع قبلي وديني، وانقلابات عسكرية، جعلت القارة تستقطب الأطراف الدولية الفاعلة في المجتمع الدولي، سواء كان ذلك رغبة من قبل الدول الأفريقية أو عنوةً عنها، الأمر الذي جعل الدول المستقطبة تتدخل بالشؤون الداخلية بحجج مختلفة، كـ(محاربة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان وتغيير الأنظمة الدكتاتورية)، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية . أو أحيانا يأتي التدخل لغرض تحقيق التنمية والتعاون الاقتصادي، كما هو الحال بالنسبة للصين، او لغرض إعادة السيطرة

الاستعمارية القديمة وحماية المصالح في الدول الأفريقية كما هو الحال بالنسبة للدول الأوروبية لاسيما فرنسا([٣٥]).

شكلت الدوافع الجيوستراتيجية والاقتصادية والأمنية محورا مهماً في استقطاب الدول المتقدمة للاستفادة من ثروات القارة ومواردها الطبيعية، مما أدى الى اشتداد المنافسة في القارة واعتماد سياسة الهيمنة والتهميش كآلية لإقصاء الأخر. وقد ارتبط هذا بالدول المتنافسة من جانب، وبالدول الأفريقية من جانب أخر، حيث اعتمدت الدول الغربية على عدة طرق لاستمالة الدول الأفريقية للوقوف إلى جانبها وربطها بعلاقات سياسية واقتصادية غير متكافئة تحقيقا لمصالحها، كسياسة المعونات والقروض، والمساعدات الإنسانية، ومساعدة الدول في التحول الى النموذج الديمقراطي، في حين ان الدول الأفريقية كانت هي التي تحدد مع من تقف، لكن هذا الهامش من الاختيار غالبا ما كان يصطدم بمشكلات ومعوقات تمنع ذلك، كالفقر، والمجاعة، وسوء التخطيط السياسي والاقتصادي.

إن القارة الافريقية تحتل في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية موقعاً مهماً ، خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في إطار "الحرب على الإرهاب"، وتأمين الممرات المائية العالمية في البحر الأحمر والمحيط الهندي بما يخدم المصالح الأمريكية، فضلاً عن تأمين الوصول إلى منابع النفط والمواد الخام. وعليه استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية من أجل تأمين النفط الإفريقية كالتواجد العسكري المباشر في المنطقة([٣٦]).

كما ان التكالب الجديد على إفريقيا ارتبط أساساً بالدور الصيني تحديداً منذ أعوام التسعينيات، وسعيها الدؤوب للحصول على النفط الخام وفتح أسواق جديدة، فالتحرك الصيني الجديد في القارة، والذي يعتمد على فكرة "التغيير الناعم"، أخذ ينحي جانباً عوامل السياسة والإيدولوجيا، وذلك مقابل هيمنة الاقتصاد والمصالح النفعية البحتة. حيث اعتمدت لنفسها إستراتيجية جديدة تمثلت في "تنويع مصادر النفط" مع إعطاء إفريقيا أولوية جيوبوليتيكية في هذه الإستراتيجية، وعلى الرغم من أن هذه الإستراتيجية لها مظهر اقتصادي، إلا أنها تتمتع بقيمة أخرى من الناحية الإستراتيجية، ذلك أن التوجه الصيني نحو الطاقة الإفريقية إنما يتم في إطار إستراتيجية أكبر وهي إستراتيجية المساعدات مقابل النفط "Aid – For – Oil "، ونظراً لوجود احتياطيات نفطية مهمة في إفريقيا فإن الصين لم تألُ جهداً في تجنيد مواردها

الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف ضمان السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في القارة، حيث تحصل الصين على ٢٥% من واردتها النفطية من إفريقيا ([٣٧]).

لقد شجعت الصين محاولات تحقيق تنمية اقتصادية داخل القارة الافريقية، وذلك من خلال تقديم قروض منخفضة الفائدة، وإعفاء بعض الدول من الديون، ووضع تعريفات جمركية تفصيلية، وإقامة مشروعات لتحسين البنية الأساسية ، وكانت الصين مصدراً مهماً للأسلحة التي حصلت عليها بعض دول القرن الإفريقي مثل الصومال، وإريتريا، وإثيوبيا ، وربما يمثل الاهتمام الأمريكي والصيني المتزايد بالقارة الإفريقية تدخلاً بالطبع في مناطق النفوذ الأوروبية التقليدية، خاصة النفوذ الفرنسي، ففي منطقة القرن الإفريقي بدا هذا الأمر جلياً في حال التنافس الأمريكي – الفرنسي حول دولة جيبوتي ذات الأهمية الإستراتيجية، نظراً لاحتلالها موقعاً متقدماً في منطقة بحرية يمر عبرها ربع إنتاج العالم من النفط، فضلا عن وجودها على الشريط الإستراتيجي بين الساحل والقرن الإفريقي الذي تسعى واشنطن إلى فرض الأمن فيه. وعلى الرغم من احتفاظ فرنسا بقاعدتها العسكرية الأساسية هناك (كامب لموان) فإن النفوذ الأمريكي في جيبوتي في تنام مستمر([٣٨]) .

المبحث الثاني / المعوقات الداخلية واثرها على مستقبل مصادر الطاقة في القارة الافريقية.

تعكس القارة الأفريقية طبيعة صراعية بالغة التعقيد ، إذ تشهد المنطقة أنماط من الحروب الأهلية والإقليمية والنزاعات الحدودية والتوترات القبلية ، فضلا عن الصراعات على الموارد الطبيعية وعند القراءة الواقعية للمنطقة نجد من بينها الاتي :-

اولاً / الاضطرابات السياسية .

شهدت القارة تغييرات سياسية عكست خطورة عملية تداول السلطة وإشكالية الخلافات السياسية ، في ظل التطورات التي أفرزتها المنطقة المتمثلة بظهور جيل جديد من القادة تولوا السلطة عن طريق القوة والانقلابات العسكرية ومحاولتهم اكتساب الشرعية عبر الدفاع عن المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة ، ولقد أفضت عمليات الاقتتال المسلح داخل حدود كثيرة من دول القارة الأفريقية إلى تكريس عدم الاستقرار السياسي للنظم السياسية القائمة([٣٩]). لذلك جاءت المتغيرات السياسية والحدودية كالاتي :-

١- الانقلابات العسكرية /

تعد الدول الافريقية من اكثر الدول التي شهدت انقلابات عسكرية في العالم ، فقد جرت اول محاولة انقلاب في عام ١٩٦٠ في اثيوبيا وبعدها في توغو عام ١٩٦٣ثم توالت الانقلابات حتى زادت على اكثر من (٩٠) انقلاب منذ استقلالها (الدول الافريقية)الى الان ،الا اذا اكرهت على ذلك ومن ثم اصبحت القوة العسكرية هي الاداة الاهم في التغيير السياسي والاسلوب الناجح بالحكم في مثل هذه الدول([٤٠]). وعلى الرغم من تراجع وانسحاب المؤسسة الامنية والعسكرية من الحياة السياسية ،الا ان ذلك لاينفي تأثير المؤسسة العسكرية في صياغة ورسم معالم النظم السياسية الافريقية .

أما الاضطرابات السياسية تتمثل في ابتعاد الدول الافريقية كل البعد عن النظم الديمقراطية العالمية بسبب مجموعة من العوائق والقيود التي تعترض عمليات تعزيز التحول الديمقراطي الجديد في افريقيا ومن اهم هذه العوائق هي([٤١]):

- **الصراعات الاجتماعية التي ادت الى تدهور الاستقرار السياسي وان استمرار هذه الصراعات انعكس في فشل التنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية في تبرير شرعية وجودها من خلال برامج اجتماعية واقتصادية منفصلة عما تطرحه النخبة الحاكمة .**
- **انتشار الفقر بين قطاعات واسعة من المجتمعات الافريقية ،جعل الجميع ينظر الى المنصب العام بوصفه طوق النجاة من واقع الفقر ، مما يبرر انغماس كثير من الافارقة السياسيين في ممارسات لايتفق وجوهر منظومة التنمية الذي تحتاجه القارة، بقدر المنفعة الشخصية او الانية المستعجلة .**
- **اساءة استغلال العملية الانتخابية وجهاز الدولة، فمن الامور المألوفة في الواقع الافريقي ان جهاز الدولة يستخدم بصورة احادية وعنيفة مثل تحويل العملية الانتخابية الى مجرد (لعبة سياسية) تقوم على الغش والتزوير ويصبح التصويت مجرد اجراء فارغ المضمون.**
- **غياب المؤسسات اللازمة لتعزيز عمليات التحول الديمقراطي ، فالاجهزة الامنية في الدول الافريقية عادة ما تقوم بقمع المعارضة .**

٢- الصراعات الحدودية / شهدت المنطقة الكثير من الصراعات وهي حروب وقعت بين الدول الأفريقية بشكل عام وبعد أن حصلت تلك الدول على

استقلالها السياسي([٤٢]). كصراعات المنطقة (الصراع الأثيوبي – الاريتري ١٩٩١) والصراع بين الطرفين حول المناطق الحدودية (بادمي شيرارو زالامبيسا اليتينا ايجا تسورونا ، بيوري – بالقرب من ميناء عصب – بارينتو ، سينافي)، إذ أثارت هذه القضايا قلق الدول الإقليمية وبخاصة المطلة على البحر الأحمر ، كما جذبت اهتمام بعض الدول الكبرى التي لها مصالح في المنطقة وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ([٤٣]).

٣- الحروب الأهلية / حظي القرن الأفريقي بهذا النوع من الحروب التي عادة ماتكون صادرة عن التعدد الديني واللغوي والثقافي الواضح في أفريقيا ككل فهي تمتلك نحو٣٣% من جملة اللغات الحية في العالم ، مجموعها حوالي ٢١٠٠ لغة بينما لا يتجاوز سكانها نسبة ١٠% من مجموع سكان العالم، وشهدت منطقة القرن الأفريقي وبخاصة بعد نهاية الحرب الباردة موجة عارمة من الصراعات الداخلية ذات الطابع ألإثني، فقد تضافرت مجموعة من العوامل وأسهمت في خلق وتأجيج الصراعات الداخلية، ومن هذه العوامل الاختلافات العرقية والسياسات الاستعمارية وسياسات الحكم الوطني ، فضلا عن الدور الإقليمي والدولي في الصراع ، وفي المقابل أدى سلوك صانع القرار السياسي الخارجي الأثيوبي (وتتصف أنظمة أثيوبيا بديانتها المسيحية) تجاه الشعب الاريتري والشعوب المسلمة داخل أثيوبيا، التي تصل نسبتهم بحدود ٦٥% التي امتازت بالعنصرية في تغذية الصراعات الدائرة في المنطقة([٤٤]). وكذلك الحركات السياسية العسكرية التي كانت معظمها على أسس قبلية وعشائرية في الصومال التي ذهبت بالبلاد إلى هاوية عدم الاستقرار الأمني وكثيرة هي الصراعات من هذا النوع التي أدت في زيادة الاضطراب السياسي في الصومال وتداعياتها على المنطقة ([٤٥]).

٤- قضية المياه / تعد قضية المياه من القضايا الحيوية التي تشغل دول حوض النيل وبخاصة دولتي المصب (مصر والسودان) وكان لسعي دول حوض النيل الحثيث للتسابق في الحفاظ على حصصها من نهر النيل أو زيادتها بعد سياسات التنمية الزراعية والصناعية التي تتطلع إليها دول المنبع ، والتي تتطلب بناء السدود على البحيرات ذاتها وعلى بعض روافد النهر ([٤٦]) .

أذ نشبت بين هذه الدول صراع مستمر حول المياه وقد أخذ الصراع في كثير من الأحيان أبعادا سياسية، إذ تم تسييس المياه واستخدامها كوسيلة ضغط على بعض دول الحوض ، وتمثلت الصراعات مثلا في عام ٢٠٠٤ عندما أعلن وزير المياه التنزاني أنه في ظل حاجة المواطنين التنزانيين إلى المياه لن تقف الحكومة دون حراك بينما تقبع بحيرة فيكتوريا أمامها وفي ذات العام دعا الرئيس الاوغندي مجددا إلى إعادة النظر في اتفاقية ١٩٢٩ (وهي الاتفاقية المبرمة بين مصر والسودان في عهد الاحتلال البريطاني والتي تنص على ضرورة المراعاة الكاملة لمصالح مصر المائية وعدم الإضرار بحقوقها الطبيعية في مياه النيل) ، وأكد المتحدث باسم وزارة الموارد المائية الأثيوبية في ٢٠٠٤ أن أثيوبيا لديها تحفظات على معاهدة عام ١٩٢٩ لأنها حرمت العديد من الدول التي تقع على ضفاف النيل من استخدام مياهه. وجرت بعد العام ٢٠٠٤ اجتماعات لدول حوض النيل حول اعادة تقسيم مياه نهر النيل ([٤٧]).

ثانياً / المشكلات الاقتصادية والاجتماعية .

إن الفقر الشديد يضرب أغلب أجزاء أفريقيا وفي أجزاء واسعة ، إذ تتعرض لموجات من الجفاف والمجاعة المهلكة إذ بلغت نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر (٣٧٠ دولار للفرد) في السنة نحو ٤٧% من سكان أفريقيا بينما النسبة العامة ككل (٣٣%)، وعلى مستوى الدول الأفريقية ووفقا لتصنيف الموارد بتقرير البنك الدولي للتنمية في العالم عام ١٩٩٤ وصل عدد الدول الأفريقية المنخفضة الدخل (٦٧٥ دولار فاقل للفرد) الى ٣٥ دولة على مستوى العالم وهو أعلى رقم في عدد الدول الفقراء تبلغه أفريقيا عام ١٩٩٥ مقارنة بالسنوات السابقة ، وحاليا تحتل دولة جنوب السودان المراتب الدنيا في نسب ارتفاع الفقر بين سكانها([٤٨]).

إن معدل النمو الاقتصادي في أفريقيا يقتصر على قطاعات عنصر راس المال ، أما الزراعة التي يعمل بها غالبية السكان في الدول الأفريقية ، فإنها عانت من معدلات نمو منخفضة وهو ما يشير الى أنها لم توفر فرصا حقيقية للعمل والأمن الاقتصادي للسكان ولاسيما الذين يعيشون منهم في المناطق الزراعية. إذ يعرقل الوضع الأمني المتردي ونقص وسائل النقل والطرق والأنشطة الاقتصادية ، فضلا عن تحويل ميزانية الدولة للتسلح غير القانوني وارتفاع مؤشر التضخم ولجوء بعض الأفراد في الحكومات النظامية إلى استفراغ البقية الباقية من الخزينة الوطنية للمصلحة الخاصة في ظروف

الحرب والفوضى العامة، كذلك فان الميزانيات المرصودة لإعادة البناء بعد الحرب تعوق التطور ، وتعود بالدولة إلى الوراء في مسيرتها التنموية، يمكن القول أن دول القارة الأفريقية تتشابه في خصائصها الاقتصادية والتي يصفها البعض بـــــــ (الاقتصاد الهش) نتيجة الأسباب الاتية ([٤٩]):-

- **ضعف البنية التحتية المادية وغير المادية : لا تملك دول القرن الأفريقي سوى (٨ أمتار) من الطرق المرصوفة لكل كيلو متر مربع ، بينما تملك الدول غير هشة الاقتصاد أو الدول المتطورة ١٨ متر .**
- **تركز الصادرات : إذ يبلغ مؤشر تنوع الصادرات أقل من نصف نظيره في الدول المتقدمة إذ تعتمد هذه الدول بشكل أساس على تصدير المواد الأولية ففي عام ٢٠٠٦ شكلت المنتجات الأولية في المتوسط أكثر من ٨٠% من إجمالي الصادرات وكانت ٣٠% منها عبارة عن وقود .**
- **زيادة التعرض لخطر نشوب نزاعات مسلحة .**
- **تفاوت النمو : وسجلت هذه الدول نموا بلغت نسبته حوالي ٤% سنويا ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨ .**
- **معدلات الدخل : يتراوح الدخل الحقيقي للفرد الذي بلغ متوسطه ٦٧٥ دولار في عام ٢٠٠٨ وقد أدى التركيز على البيروقراطيات الحكومية إلى إضعاف الاقتصاد ، وتم التركيز على المشاريع الصناعية التي تتطلب أموالا طائلة مما دفع الدول إلى الاقتراض الخارجي وأدى هذا إلى خنق (طبقة المقاولين وأصحاب المشاريع) والتركيز على الصناعات غير الكفاءة وكان الاقتراض كبير جدا لدرجة أن خدمة الدين كانت نسبتها (٢٥%) من عائدات التصدير ([٥٠]).**

فضلا عن إن الحصول على المعونات الأجنبية لتنفيذ برامج تنموية وتكاملية أدت إلى سيطرة المانحين الخارجين على هذه البرامج وبفضل المانحون الاقتصار على تمويل المشروعات الثنائية داخل التكتل الإقليمي ، مما يعرقل عمل التكتلات ويحدث تفاوتاً في توزيع المنافع على حساب التكامل ، وكذلك تعاني المؤسسات الاقتصادية من ضعف نظم المعلومات التي توفر معرفة بفرص التجارة الإقليمية والدولية والنقص في الخبرات الفنية وضعف التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والتقدم في الاتصالات([٥١]). فالقارة الأفريقية تزخر بالموارد الطبيعية وغناها بالثروة الزراعية والحيوانية ، فضلا عن المواد الخام والنفط إلا إن سوء إدارة المؤسسات الاقتصادية وعدم وضوح

فلسفة الاقتصاد ولكثرة الصراعات الداخلية أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول والتخلف عن البرامج التنموية.

مع بداية القرن الحادي والعشرين هناك ما يزيد على ٥٠% من سكان أفريقيا ما يزالون وبكل بساطة على حافة العيش مع الفقر المستمر وسوء التغذية والأمراض والسكن غير اللائق وبلا عمل ثابت ، إذ لم تشهد أفريقيا تحسنا مع نهاية القرن العشرين فقد استمرت صحة الشعوب الأفريقية تحصدها الملاريا والآثار المدمرة لوباء (الايدز) وظهور وباء السل من جديد. ([٥٢]) فضلا عن أن هذه الشعوب تعاني من أزمة الهوية إذ إن السكان الأصليين هم ممن يعيشون أما من الرعي التقليدي ، أو الصيد البري وجمع الثمار وقد عانت هذه الطبقة من التهميش مما جعل هؤلاء للمطالبة بحقوقهم كشعوب أصلية والتحدي الرئيس الذي يواجه الرعاة هو عدم الاعتراف بالحقوق والحيازة للأراضي للشعوب الأصلية لملكيتها([٥٣]) .

إن صيغة الأنظمة السياسية وطبيعتها كانت سببا في تقسيم بعضها ، وأن خطر تقسيم الدول ناتج أساسا من انقسامها إلى مجتمعات لها هوية فرعية، كما هو الحال في السودان والقبائل الصومالية إذ مثل الافتقار إلى الاستقرار السياسي عاملاً إضافياً في زيادة مشكلات القرن الأفريقي ، فقلما تضمنت هذه المشكلات مبادئ الحكم الجيد وحقوق الإنسان وعدم المساواة والتمييز العنصري والقبلي التي تعد أسباب أساس للصراع وعدم الأمن وانعدام الاستقرار السياسي ، ويمثل تردي مستوى البنية الأساس في كثير من مؤسسات هذه الدول وأجهزتها احد معوقات التنمية والنهوض بالواقع المتردي ، إذ تشير الدراسات إلى عقبات تعيق التنمية مثل انقطاع التيار الكهربائي وعدم توافر التجهيزات والمعدات والأدوات المكتبية اللازمة لمؤسسات الدولة وقلة أو عدم توافر وسائل النقل والاتصالات الجيدة بين مؤسسات الدولة ، فضلا عن نقص الكوادر الفنية وضعف الموجود منها في ظل انتشار المحسوبية والوساطة وتفشي ظاهرة الرشوة والفساد الإداري([٥٤]).

كثرة النزاعات والمشاكل في ظل غياب المنظمات الدولية او عجزها عن القيام بدور ما لايقافها ، دفع بعض الدول الافريقية للاستعانة باطراف دولية ممازاد من حجم التدخل الاجنبي وفضلا عن زيادة مضطردة بالانفاق العسكري من اجل الحصول على الاسلحة في وقت تكون فيه هذه الدول بحاجة ماسة الى هذه المبالغ لتأمين الغذاء او انعاش اقتصادها المتدهور.

المبحث الثالث/التحديات الدولية لمستقبل مصادر الطاقة في القارة الافريقية .

لقد باتت الطاقة عاملاً استراتيجياً يحدد الشراكات والمنافسات في العلاقات الدولية، وأصبح تأمينها يرتبط بالأمن القومي للدول المتنافسة لأنها تعد عصب الحياة الاقتصادية والتقدم في كافة المجالات وسيؤثر موضوع امن الطاقة من عدمه في الطريقة التي ترتبط بها دول بعدة دول اخرى ، كالولايات المتحدة الأمريكية بكل من الصين وفرنسا وبالكيفية التي تسعى بها كل دولة في موازنة وإدارة علاقات مصالحها ونفوذها الاستراتيجي، وانه قل ما نشهد صعودا متزامنا لقوتين عظميين جديدتين في القارة نفسها(٥٥).

إن القلق الشديد من النقص في الطاقة العالمية دفع الدول إلى السعي نحو طرق متعددة شرعية وغير شرعية من اجل تأمين امدادت الطاقة، ودفعت بدول كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا الى التنافس على الطاقة في القارة الأفريقية التي تعد خزيناً استراتيجياً لها، والتي ما زالت معدلاته الحقيقة غير محددة عالميا بسبب بعض المشاكل الأمنية والترسبات الطينية التي تعيق عمليات الكشف عن الثروات الكامنة في باطنها، لذلك تسعى الدول المتنافسة الى إحكام السيطرة على القارة والتحكم بمنابع النفط والغاز سعياً للحد من هامش الاخرين في القارة لضمان انسياقها وبعد الاستفادة القصوى من ثرواتها وفق ما تراه الدول المتنافسة وجعل القارة تعاني من مشاكلها كالفقر والتخلف وعدم الاستقرار السياسي والأمني والأمراض.

بالمقابل فأن أفريقيا والتي تصنف من الدول النامية التي تعتمد في تطورها على الدول الكبرى يمكن ان تمارس دوراً ما في سباق تحديد حجم الدول الكبرى او تعزيز قدراتها وتوفير السبل اللازمة لتحديد مكانتها الدولية وفاعليتها وذلك حسب طبيعة قبول سياسات طرف دولي ما على حساب طرف اخر. وبالتالي تساهم أفريقيا عبر ما تمتلكه من ثروات وامتيازات ترجح بها طرف دولي منافس ومقبول أفريقيا على حساب الطرف الآخر.

اولاً / التوجهات العالمية حيال القارة الافريقية في ظل تغييرات البيئة الدولية .

بدأت الحجج الكثيرة تسبق تحركات الدول الكبرى في القارة الافريقية كـ(محاربة الإرهاب، حماية حقوق الإنسان، معالجة الفقر، تقديم المساعدات الإنسانية، تحقيق التنمية، مشاكل التسليح) وباتت تشكل القارة محور التنافس على الصعد كافة ، فهي مصدراً مهماً من مصادر الطاقة العالمية وعصب

الحياة الاقتصادية والعسكرية في المجالات المختلفة، لهذا بدأت الدول المتنافسة استخدام وسائل متنوعة لتحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة في القارة الأفريقية، لكن الهدف الأكثر وضوحا وقد يكون المعلن من جميع الدول المتنافسة هو (أن القارة الأفريقية خزين هائل ومستودع ضخم من الثروات الطبيعية وأهمها مصادر الطاقة الحيوية) ([٥٦]). لان الهدف هو (الطاقة) فان الوسائل تعددت لتحقيقه كالوسائل(السياسية، والاقتصادية، والأمنية) ، لذلك سيتم التركيز على تلك الوسائل التي يمكن من خلالها الوصول إلى الهدف الرئيس، مركزين على الدول الأكثر نفاذا، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا.

١- التوجه الامريكي

تتطلع الولايات المتحدة إلى المزيد من الاعتماد على البترول الإفريقي مما يجعلها تسعى للسيطرة على المخزون العالمي للنفط، وهذا ما دعاها إلى محاصرة النفوذ ألاوروبي في القارة الإفريقية، ومواجهة التحرك الصيني، والسيطرة على العراق، والاقتراب من بحر قزوين بعد إسقاط نظام طالبان عام ٢٠٠١م. فإفريقيا جنوب الصحراء توفر خمس واردات الولايات المتحدة من النفط ، مما يعني أن واردات الولايات المتحدة من هذا النفط سوف تفوق وارداتها النفطية من الخليج العربي. ويتوقع أن يصبح ُقَدر بنحو خليج غينيا، الذي يحتوي على احتياطي ٢٤ مليار برميل، المركز ألاول في إنتاج النفط خارج الحدود .

فقد آثرت الولايات المتحدة الاعتماد على نصف القارة الغربي للحصول على ٥٠ %من وارداتها النفطية من الخارج وعليه، فقد استخدمت الولايات المتحدة ألامريكية مجموعة من ألادوات من أجل تأمين النفط إلافريقي وضمان تدفقه إليها دون أي عقبات أو مشاكل، خاصة مع وجود تهديدات متزايدة يتعرض لها هذا النفط لأسباب داخلية وخارجية، والتنافس الدولي الشرس على موارد النفط في إفريقيا، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى عدة أدوات رئيسة، منها:-

١- العمل على تسوية النزاعات وإنهاء الاضطرابات الداخلية، خاصة في مناطق إنتاج النفط واذ لعبت الولايات المتحدة دور في التوصل لتسوية صراعات مزمنة مثل (أنجولا) فقد انتهى الصراع بني حركة يونيتا والحكومة في٢٠٠٢، وليبيريا عام ٢٠٠٣، وتدعيم مفاوضات السلام في السودان خلال ٢٠٠٣، وتأييدها لاتفاق السلام في بوروندي ٢٠٠٣ ، كما

لعبت الشركات ألامريكية دور في احتواء الاضطرابات الطائفية التي نشبت في الشمال النيجيري عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢، وذلك من أجل الحفاظ على مصاحلها النفطية، كما ضاعفت إلادارة من مساعداتها الاقتصادية والفنية والعسكرية لنيجيريا من ١٠ إلى ٤٠ مليون دولار ([٥٧]).

٢- تنشيط الاستثمارات ألامريكية في النفط إلافريقي ، كذلك قامت الولايات المتحدة بزيادة مساعدات التنمية الخارجية إلى بلدان جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا إلى أكثر من ٤.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٣، ويتوقع مضاعفة المساعدات إلى الدول التي تجري إصلاحات اقتصادية وسياسية عام ٢٠١٠. كما قدمت الولايات دعماً مهما لدول القارة، حيث ضخت شركات النفط ألامريكية١٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤، بهدف الوصول بالانتاج الانجولي من النفط إلى ٣.٢ مليون برميل يومياً وسعت لتطوير حجم التجارة مع القارة والذي بلغ خمسة مليارات دولار عام ٢٠٠٤.

٣- تدعيم الشراكة الاقتصادية، وهو ماتجسد من خلال قانون النمو والفرص في إفريقيا الذي تم التصديق عليه من الكونجرس في عام ٢٠٠١، والذي يقوم على فرض عدة شروط تتعلق بمحاربة الفساد، وتقليل الدعم الحكومي، مقابل إعطاء معاملة تفضيلية لصادرات الدول إلافريقية إلى الولايات المتحدة، فضلا عن تنشيط دور المنظمات الدولية غير الحكومية، التي تمولها الولايات المتحدة للعب دور في مشاكل القارة السياسية والاقتصادية، لاسيما في ضوء تراجع الدول إلافريقية وعدم قدرتها على التعامل مع هذه المشكلات، كما أن هذه المنظمات قد توفر أداة للتدخل بشكل غير مكلف للولايات المتحدة في مناطق الصراع داخل القارة .فضلا عن تشكيل مجموعة المبادرة ألامريكية وشركات القطاع الخاص، وأصدرت هذه المجموعة كتاب بعنوان (النفط إلافريقي أولوية للأمن القومي ألامريكي وللتنمية إلافريقية)، يدعو إلى اتخاذ سياسات معينة لتأمين مصالحها النفطية في إفريقيا، منها زيادة التسهيلات الجمركية اﻷمريكية للمنتجات إلافريقية .

٤- تكثيف الزيارات السياسية إلى إفريقيا، و تكثيف الوجود العسكري ألامريكي لتأمين منابع النفط وضمان تدفقه إليها، وتشير (استراتيجية الطاقة القومية) إلى ضرورة أن يكون هناك قواعد عسكرية على جميع منافذ النفط من كازاخستان إلى أنجولا في إفريقيا، لذا توجد قوات أمريكية

في الساحل الغربي لأفريقيا ، فضلا عن إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة للقارة الإفريقية.

مما تقدم يمكن القول ان المساعي الأمريكية للسيطرة على مصادر الطاقة في أفريقيا سيسهل عليها الإمساك بعصب الاقتصاد العالمي . ومن ثم منافسة القوى الاقتصادية العالمية في القرن الحادي والعشرين ، لتضمين هيمنتها على العالم لأطول مدة ممكنة، لذا جاءت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا وفي ظل المتغيرات سعت الى([٥٨]) :

- **ازدياد أهمية المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الأفريقية في عصر العولمة الأمريكية، فالمحددات الاتية تشمل الموقع الاستراتيجي للقارة والثروات الطبيعية وخطوط التجارة تدفع دوما الى التأكيد على أهمية أفريقيا في منظومة السياسة الكونية للولايات المتحدة الامريكية.**
- **تغيير الصورة الذهنية الخاصة بأفريقيا من التخلف والتي ظلت مسيطرة على مدة طويلة الى التحضر والتطوير والتنمية في المجال الاقتصادي والسياسي، ووصول عدد من القيادات الجديدة الى السلطة التي حاولت ان تدعم أواصر العلاقة مع الولايات المتحدة وقد اكسب ذلك تزايد الاهتمام الأمريكي بغزو القارة الأفريقية.**
- **تغيير ادراك الإدارة الأمريكية بشان المشكلات والصراعات التي تعاني منها مناطق معينة في أفريقيا، مثل دول الجنوب الأفريقي ومنطقة البحيرات العظمى وشرق أفريقيا وقد أدركت بعض مراكز صنع القرار الأمريكي أهمية تحقيق الاستقرار والأمن وتدعيم فرص النمو الاقتصادي في أفريقيا بما يخدم المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة، لاسيما وان أمريكا بعد المتغيرات أصبحت المهيمنة على الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.**
- **اعادة تقويم السياسة الفرنسية في أفريقيا، حيث أصبحت الحكومة الفرنسية تسعى الى انتهاج سياسة أكثر قارية، وهو ما تمثل في اجتماعات القمة الفرنسية الأفريقية (الفرانكفونية) التي أصبحت تضم دولاً غير ناطقة بالفرنسية في نفس الوقت الذي اقتنعت فيه الإدارة الأمريكية بان سياسة المساعدات التي تنتهجها القوى الأوربية الكبرى قد أخفقت في تطوير أفريقيا اقتصاديا وسياسيا.**

إن الإستراتيجية الأمريكية في القارة الأفريقية استندت على محورين هما الاقتصاد والامن، فالشركات النفطية العملاقة التي تعمل في التنقيب واستخراج النفط بل وحتى تصديره تقوم بعقد العديد من المشاريع مع الدول النفطية في المناطق التي يوجد فيها النفط والغاز الطبيعي للاستحواذ على الامتيازات التي قد تحصل عليها من تلك العقود. واستطاعت الولايات المتحدة الامريكية فعلا الحصول على ما تحتاج اليه من مصادر الطاقة الضرورية لها. اما امنياً امتدت الاستراتيجة الأمريكية لتشمل التدخل في الحياة السياسية للدول الأفريقية والتحكم بسياستها من خلال اجبارها على اتباع انظمة اقتصادية او سياسات معينة تتفق ومصالح تلك الشركات، اذ ان الكثير من هذه الشركات استطاعت ان تقوم بشراء اكثر من نصف اسهم الشركات الوطنية وبالمحصلة تحويل هذه الشركات الى مؤسسات ضاغطة على سياسات ونظم الحكم في البلدان الأفريقية([٥٩]).

٢- التوجه الصيني والفرنسي

إن تناغم السياسة الصينية مع التطلعات الأفريقية قد يحقق نوعا من الانسجام ما بين الطرفين اللذين يسعيان كلا منهما إلى تحقيق المنفعة المتبادلة، إذ أن الصين تمتلك الأموال والتكنولوجيا التي من شأنها ان تساعد الدول الأفريقية في تحقيق التنمية وقد تعالج الفقر، لكون توجهها في إقامة علاقات سياسية جديد مع الدول الأفريقية هو توجه اقتصادي في الغالب، ولا شأن له في الحياة السياسية التي تحكم تلك الدول سواء كانت ديمقراطية او دكتاتورية .اما دول القارة الأفريقية فهي تضم الموارد الطبيعية لاسيما مصادر الطاقة التي تحتاجها الصين، بسبب معدلات النمو الاقتصادي المتطورة والتي وصلت الى (٨,١)% من معدل نمو العالمي مما يفرض على الصين تأمين سير القطاعات الاقتصادية المتنامية بعد ان أصبحت ثاني اكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فكان لابد من سد الطلب الصيني المتزايد لمصادر الطاقة، فكانت أفريقيا هي وجهة الصين للحصول عليها، لكن توجهات الصين قد تصطدم بالطموحات الأمريكية والفرنسية التي باتت تشكل عاملاً ضاغطاً على السياسة الصينية في القارة الذي جعلها تدخل سباقا محموما لا يخلو من التوتر من اجل الحصول مصادر الطاقة من خلال وسائل اقتصادية تمثلت بالشراكات الاقتصادية والاستثمارات مع دول القارة الأفريقية .

وركزت الصين في سياستها الخارجية على النمو الاقتصادي ووضع مسالة المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية جانبا، وحسب وجهة نظر الساسة الصينيين بان أية مواجهة مع أمريكا سيؤخر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد استفادت الصين من النهج التي تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل الدولي، وسعت قدر الإمكان الى الابتعاد عنه، إذ لم تستخدم الصين النمط الأمريكي في التعامل العالمي من حيث استخدام القوة العسكرية وهو الأمر الذي أدى إلى توجيه أنظار معظم الدول الصناعية الكبرى والدول النامية لأجل الاعتماد على السوق الصينية في التصنيع والاستهلاك والتعاون الاقتصادي، وهذه المسالة شجعت على تحديد أهداف سياستها الخارجية إزاء العالم وأفريقيا بوجه خاص وهذه الأهداف تجسدت في([٦٠]):

- **الابتعاد عن فرض الايديولوجيا الصينية.**
- **الاتجاه نحو أقامة العلاقات الحكومية-الحكومية مع الابتعاد عن دعم الصراعات والحركات الثورية.**
- **مواصلة تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية مع القارة الأفريقية، فالرؤية الصينية للتقارب الصيني مع أفريقيا تتلخص في(انه في حالة التعجيل بالتعددية الديمقراطية وعولمة الاقتصاد فان الصين تأمل أن تكون قد أقامت روابط ثابتة وتعاونا شاملا من خلال سياستها الخارجية الممتدة مع أفريقيا).**

كما ان الصين لا تربط علاقاتها الاقتصادية مع أية دولة باي شروط سياسية كـ(احترام حقوق الإنسان او تطبيق إصلاحات سياسية واقتصادية على غرار النموذج الغربي) وانما تحرص دائما على إبعاد الاقتصاد والتجارة عن التعقيدات السياسية فضلا عن التزام الصين الصارم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى.

إما أهمية أفريقيا بالنسبة لفرنسا لم تكن وليدة اللحظة وإنما ذات جذور بعيدة، ففي عام ١٩٥٧ قال الرئيس الفرنسي الأسبق (ميتران) موضحاً أهمية أفريقيا قائلا "بدون أفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين"، وقد كتبت مجلة فرنسية بهذا الصدد قائلة "إن فرنسا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تعتمد دائما على تأثير حوالي عشرين دولة أفريقية لمبادراتها في الأمم المتحدة، مما يضمن لها بقاء صورة الدولة العظمى وكانت علاقات الشراكة والتعاون هى إحدى أهداف فرنسا فى مرحلة التنافس

على أفريقيا بين فرنسا وأمريكيا وبلدان أخرى كالصين وبريطانيا وألمانيا. وعن نوعية العلاقات الفرنسية-الأفريقية قال (جاك شيراك) :"إن فرنسا تقع جغرافيا في أوروبا ، ولكنها تنتمي تاريخياً إلى أفريقيا والمحيط الهندي ([٦١]).

إن السياسة الفرنسية تسعى للمحافظة على نفوذها في القارة الأفريقية وانما نوع اخر يحقق لها الاهداف التي كانت تحصل عليها فرنسا في استعمارها القديم، او على الاقل يلبي جزءا من طموحاتها الجديدة في ظل التنافس الدولي في القارة مع الدول الكبرى عن طريق الزيارات الرسمية وتوقيع الاتفاقيات السياسية، او الشراكات التي تجمع الدول الأفريقية مع فرنسا والتي من الممكن ان تعطيها دورا قياديا مؤثرا في المستقبل القريب، من خلال التوقيع على اتفاقيات اقتصادية تحرص فرنسا فيها على تقديم المساعدات والمعونات التي قد يكون غرضها هو تعزيز النفوذ السياسي وتأمين مصادر الطاقة الضرورية للاقتصاد الفرنسي وهذا يفسر استضافتها لاجتماعات الفرقاء الليبين بعد اسقط نظام القذافي في العام ٢٠١١.

وبسبب هذه المعدلات تسعى فرنسا إلى تأمين مصادر الطاقة (النفط والغاز واليورانيوم) والمواد الأولية (الفوسفات، الحديد، النحاس) لتنمية الصناعات الفرنسية، وبذلك عملت على تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة الأفريقية من خلال العديد من الآليات من أهما التجارة البينية، ان لفرنسا مصالح اقتصادية كبرى في العديد من الدول الأفريقية ، اذ تحاول السعي الى تدعيم علاقاتها الاقتصادية ومحو الصورة الاستعمارية القديمة عن فرنسا عن طريق زيادة الاستثمارات وتقديم المساعدات، واقترن سعي فرنسا الدائم الى دور دولي فاعل بإستراتيجية إعادة بعث أوربا موحدة (تراجع الدور بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي)اقتصاديا ومتعاونة سياسيا وامنيا من جهة والمحافظة على مناطق نفوذها التقليدية في أفريقيا من جهة أخرى لذا فان هاجس فرنسا الأساس هو في كيفية ضمان استمرار نفوذها في أفريقيا.

أما الصين فيجمع الكثيرون على ان موارد الطاقة تمثل بؤرة التركيز الأهم بالنسبة الى تغلغل الصين في القارة وتحتل (الطاقة) الجزء الأكبر من زخم استثماراتها وجهودها الدبلوماسية، فنرى هدف الصين من توجهها نحو القارة الأفريقية هدفا معلنا وواضحا الحصول على (مصادر الطاقة) على عكس فرنسا والولايات المتحدة، فالأولى تسعى الى تحقيق أهدافها عن طريق استعادة المكانة القديمة. والثانية تسعى لأهدافها عن طريق سياسة (محاربة

الإرهاب). وبالتالي تبقى الصين صاحبة الصورة الأجمل في القارة كونها لا تمتلك إرثا استعماريا .

ثانياً / مشاهد مستقبلية لمصادر الطاقة في القارة الافريقية .

باتت الطاقة عاملاً استراتيجياً يحدد الشراكات والمنافسات في العلاقات الدولية، وأصبح تأمينها يرتبط بالأمن القومي للدول المتنافسة، لأنها تعد عصب الحياة الاقتصادية والتقدم في كافة المجالات ، إن القلق الشديد من النقص في الطاقة العالمية دفع الأطراف الدولية إلى السعي نحو طرق متعددة شرعية وغير شرعية من اجل تأمين امدادت الطاقة، ودفعت بالولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا وغيرها من الدول الى التنافس على الطاقة في القارة الأفريقية التي تعد خزيناً استراتيجياً لها، والتي ما زالت معدلاته الحقيقة غير محددة عالميا بسبب بعض المشاكل الأمنية والترسبات الطينية التي تعيق عمليات الكشف عن الثروات الكامنة في باطنها، لذلك تسعى الدول المتنافسة الى إحكام السيطرة على القارة والتحكم بمنابع النفط والغاز سعياً للحد من هامش الاخرين في القارة لضمان انسياقها وبعد الاستفادة القصوى من ثرواتها وفق ما تراه الدول المتنافسة وجعل القارة تعاني من مشاكلها كالفقر والتخلف وعدم الاستقرار السياسي والأمني.

بناءا على ما تقدم سيتم قراءة مستقبل التنافس على مصادر الطاقة في أفريقيا عن طريق مشهدين هما: مشهد الهيمنة والتهميش بين الأطراف المتنافسة، ومشهد التعاون بينهم وان كان هذا الاخير يتطلب وقتاً طويلاً لكنه غير مستحيل اذا ما تم معالجة القضايا العالقة بين الاطراف المتنافسة.

١- مشهد الهيمنة والتهميش

تسعى الأطراف الدولية المتنافسة في القارة الأفريقية الى إحكام سيطرتها على منابع الطاقة ونشر شركاتها النفطية في عموم القارة وزيادة الاستثمارات التي من شأنها ان تحقق أهداف تلك الدول، وسيكون تحرك كل من مستقبلا ومن اجل تحقيق الهيمنة بأسلوبين: الأول الهيمنة عبر الفعل الذاتي نحو القارة كـ(الإرهاب، حقوق الإنسان، معالجة الفقر، التنمية..) والثاني عبر ادارة المنظمات الإقليمية (التكتلات الاقليمية) الموجودة في القارة الأفريقية لان ذلك سيعطي هذه الدول الصفة الرسمية في وجودها في المنطقة وهذه التكتلات هي: تكتلات شمال أفريقيا وتضم (تجمع دول الساحل

والصحراء، الاتحاد ألمغاربي)، وتكتلات وسط القارة تضم (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط أفريقيا (السيماك)، الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (الايقاد)، وتكتلات شرق وجنوب أفريقيا تضم (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا(الكوميسا)، جماعة شرق أفريقيا (EAC)، جماعة تنمية الجنوب الافريقي (السادك)، وتكتلات غرب القارة تضم (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا(الايموا)، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس). لذلك فان التوجه نحو هذه التكتلات مستقبلا سيحقق نوعا من القبول والارتياح الأفريقي لان القارة تعاني من التهميش الكلي لدورها بسبب سياسات التنافس الدولي على ثرواتها، وبالتالي فان السيطرة على هذه التكتلات سياسيا واقتصاديا وعسكريا سيحقق الهيمنة الكاملة على القارة الأفريقية لأحد الأطراف المتنافسة([٦٢]).

ان التوجه نحو القارة الأفريقية بالشكل الرسمي والابتعاد عن تهميشها وإعطاء دور للدول الأفريقية في مختلف الشؤون السياسية والاقتصادية والأمنية من الممكن ان يمهد لعلاقة جيدة وقوية للإطراف المتنافسة مع القارة، وهذا من شأنه ان يجعل الدول الأفريقية تميل وتنحاز الى الطرف الذي يؤمن لها سبل الدور الفاعل في ممارسة وإدارة القضايا الامنية والسياسة والاقتصادية في القارة. لان مثل هذا الإجراء سيعطيها الشعور بالأمان والارتياح من عدم تهميشها وسيجعلها تفتح ابوابها للدول المتنافسة بإرادتها دون حجج وذرائع واهية تخفي وراءها أهدافا غير ملعنة. ويجب ان يكون هذا التحرك هو باتجاه التجمعات والتكتلات التي افرزتها البيئة الطبيعية لهذه الدول والتي تشكلت من رؤية افريقية داخلية دون تدخل خارجي في تشكيلها.

٢- مشهد التعاون

إن مشهد التعاون بين الاطراف المتنافسة يتطلب مجموعة من التنازلات التي يمكن ان تقدمها كلٌ الدول في علاقاتهم الدولية، وان اعتماد هذا المشهد لا يعني تراجع حقيقي عن التنافس بينهما، لكن هذا الامر قد يتطلب وقتاً طويلا بسب بعض القضايا الرئيسية العالقة خارج اطار القارة الأفريقية التي تؤثر على تحقيق التعاون في هذا الوقت، غير انه ليس بالمستحيل، اذ ان هنالك بعض الدعوات من كل الاطرف تدعو الى التقارب والتعاون لاسيما بمجال الطاقة. لان المصالح الامريكية والصينية والفرنسية مثلاً الخاصة بأمن الطاقة تتقارب كثيرا لتركز على الحاجة الى امدادات الطاقة العالمية وأسعارها المستقرة والنقل الرسمي المعتمد للطاقة وتوفير مستقبل بيئي دائم لها.

كذلك فان وجود عوامل مشتركة بين البلدان مثل اعتمادها جمعيا على النفط والغاز، قد توفر دافعا قويا لها لتحسين العلاقات فيما بينها، اذ ليس بالضرورة على الدول ان تتنافس على المعروض من النفط ولكنهم يستطيعون بدلا من ذلك ان يتعاونوا فيما بينها لتشكيل تحالف للمساومة يقوم بالتفاوض مع المنتجين للحفاظ على اسعار معقولة يمكن توقعها وبالتالي استقرار العرض، ويمكن للاطراف المتنافسة ان تتوصل الى اتفاقيات محددة مع وكالة الطاقة الدولية لتنسيق إطلاق الاحتياطيات النفطية الإستراتيجية لهذه الدول الثلاث والتي تم تطويرها حديثا بهدف التخفيف من أثار حجم المعروض من النفط على أسعاره العالمية، وكذلك بسبب وجود مصلحة مشتركة بين هذه الدول في إبقاء طرق الملاحة البحرية ونقاط الاختناق مأمونة لضمان المرور الأمن للناقلات النفط الخاصة بها فانه يمكن لهذه الدول ان تتعاون فيما بينها من اجل تامين هذه الطرق والنقاط في وجه القراصنة والارهابيين . يمكن القول ان هذا المشهد يمكن ان يتحقق في حالة واحدة وهي تراجع في قوة الولايات المتحدة وتحول النظام الدولي الى نظام تتوازن فيه القوى وهنا يمكن ان تركن الى التعاون من منطلق التساوي في القوة والتأثير.

الخاتمـــة :

لقد تبين عن طريق هذه البحث الاهميتين ، الجيوستراتيجية والاقتصادية التي تتمتع بها القارة الافريقية من موقع متميز وثروات طبيعية ومعدنية مكتشفة وغير مكتشفة جعلتا الدول الكبرى تتسابق اليها من اجل فهي مستودع ضخم للمواردلاسيما مصادر الطاقة التي من المؤمل ان ترسم مستقبلاً زاهراً لدول القارة اذا تم استثمارها بشكل الصحيح ، وهذا يعتمد بدوره على اتجاهين الاول / ذاتياً اذ يجب على الدول الافريقية ان تعمل على تسهيل دخول الدول الكبرى بصورة قانونية بعيداً عن التحالفات التي تعمل على حساب شعوبها اذ لابد من تسوية المشاكل الداخلية حتى تتسم الانظمة السياسية بالشرعية كالقضاء على النزعات العرقية والاثنية بين الدول او عن طريق الاتحاد الافريقي دون تدوليها المشاكل عالمياً، اذ لابد ان يكون الحل افريقياً حتى تخلق قناعة افريقية لدى دول القارة بالايمان المشترك بالوحدة الافريقية . ثانياً / الاتجاه الخارجي رسم سياسة افريقية خارجية واحدة تجاه القضايا العالمية بشكل يعبر عن تلك الوحدة .

إن مستقبل الطاقة في افريقيا يرتبط بسياسات الدول المتنافسة والنهج الذي تنتهجه مع بعضها او مع القارة الافريقية التي ظلت مهمشة طيلة مرحلة

الاستعمار القديم وحتى الان. فالأطراف الدولية هم أمام خيارين الأول استمرارهم بالتنافس على مصادر القارة وهيمنة طرف وتهميش الآخرين، وقد يكون هذا الخيار غير مرغوب أفريقيا لأنه يهمش القارة أيضا التي ترغب في ان يكون تحرك الأطراف الدولية عن طريق مؤسساتها وتكتلاتها الرسمية. أما الخيار الثاني وهو إيجاد فرص للتقارب والتعاون بينها واستثمارها بالصورة الصحيحة التي تحقق التعاون المطلوب في القارة التي يمكن تقاسم ثرواتها بصورة ترضي الدول المتنافسة وقد ترضي الدول الأفريقية أيضا، وهذا قد يتطلب تقديم تنازلات ملموسة ليس فقط على صعيد القارة الأفريقية، وإنما على الصعيد الدولي لاسيما القضايا العالقة بينهم كقضية تايوان بين الصين والولايات المتحدة، وقضية قيادة وتوسيع الناتو بين فرنسا والولايات المتحدة.

بالرغم من أن الصراعات بعيدة عن الاستئصال من أفريقيا، فإن الدول الأفريقية قد وطدت العزم على حل الصراعات عن طريق الجهود المركزة، ونجحت بالتدريج فى إيجاد وسيلة عملية لحل الأزمات بالاعتماد على الجهود الجماعية، وبدأت بعض الدول الأفريقية فى تأسيس نظام ديمقراطي ذي طابع أفريقي فى بلادهم، كل على حدة، وبالتالي زاد الوعي الشعبي للمشاركة فى الشؤون الحكومية والسياسية.

بالتالي وعلى الرغم من الهواجس والتحديات يبقى من الجائز المراهنة على نهوض مستقبلي لإفريقيا في ضوء عوائد احتياطاتها من الطاقة الأحفورية، وثمار مشاريعها في مجال "الطاقة المتجدِّدة" الآخذة في التوسُّع، وبالاعتماد على قيادة رشيدة وحكيمة مما يُعَزِّز مسار التنمية الاقتصادية ويُوَفِّر مصادر العيش للملايين ، ويبقى الامر رهن الارادة الافريقية وفي ظل الاوضاع الراهنة ان تصل الى سياسة موحدة او مشتركة ذات فاعلية دولية، لكن هذه التحديات لاتمنع بعض الدول الكبرى من جعلها مضماراً للتنافس والصراع ، لاسيما وان البعض منها تتحقق مصالحها في ظل الظروف الحالية التي تسود القارة الافريقية .

Energy resources and their future in the African continent in the light of international political and economic challenges.

Dr.**NISREEN RIAYDH SHANSHOOL**

Abctract

The research tackled the strategic importance of the African continent and the continent's important natural resources along with the new wealth of oil,

which made the African continent in the field of fierce international competition to secure these resources due to the internal challenges and difficulties experienced by most of the countries of the region, And the lack of political stability that has made the African continent a turbulent security environment, as the nature given to some countries by the grace of resources may become a curse and a plague on countries or the region. As well as to explain the reasons for the increase of international and regional attention to this continent, in particular, within the geographical importance, strategic and economic of the continent, which is one of the promising areas of oil production, as well as other mineral resources: gold, diamonds ... etc, which is rich in the region, : The security of the Red Sea, which tops the list of the world's seas because of its inherent natural and mineral resources, and piracy, which constitute the greatest threat to maritime security, helped to impose guardianship and external intervention from other countries in the African continent. The study concluded that the importance of the strategic bases underlying the international strategy towards the countries of this continent has increased in the era of globalization and political and economic developments, as well as changing the international visions regarding the crises and conflicts experienced by the continent and its understanding of the importance of focusing on the political and military entrance .

---

(١) حول موقع إفريقيا في سوق الطاقة العالمي، انظر: سليتر، روبرت، سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ، ط ١، ٢٠١٦ ،ص ص ٦٨-٦٩.

(٢)محمد عبد الغني سعودي، قضايا افريقية، عالم المعرفة ، سلسلة عدد ٣٤، مطبعة الأنباء، الكويت، ١٩٨٠، ص٥.

(٣) غي أرنولد، "دليل للتنمية السياسية والاقتصادية الأفريقية"، لندن: فيتزوري ديربورن بوب ، ٢٠٠١، ص ص ٤-٥.

(٤) نقلا عن ، أنور عبد الغني العقاد، الوجيز في إقليمية القارة الأفريقية، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٢، ص٣.

(٥)محمد عبد الغني سعودي، مصدر سبق ذكره ، ص٦.

(٦)فتحي محمد مصيلحي، الجغرافية الإقليمية للعالم من منظور جغرافي وتنموي، دار الماجد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٥٢.

(٧) نقلا عن ،حمدي عبد الرحمن ، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة : أي مستقبل ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة، ٢٠٠٧ ، ص ٢٤٣.

(٨) عبد الزهرة شلش ، الوزن الجيوبوليتيكي للاسلام في افريقيا ، مجلة الاستاذ ، العدد ٢٠٥ ، المجلد الثاني ، ٢٠١٣، ص ص ٤٠-٤١.

(٩) نقلا عن ، أحمد شلبي ، موسوعة التاريخ الاسلامي (٦)الاسلام والدول الاسلامية جنوب صحراء افريقية منذ دخولها الاسلام حتى الان ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، مصر، ٢٠٠٠، ص ص ٢٣-٢٧.

(١٠) احمد الموصلي ، موسوعة الحركات الاسلامية في الوطن العربي وايران وتركيا ، مركز دارسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط١، ك ٢ ،٢٠٠٤ ،ص ١٤٦-١٤٧.

(١١) عبد الزهرة شلش ، الوزن الجيوبوليتيكي للاسلام في افريقيا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥.

(١٢) عادل عبد الرزاق ، دور منظمة الوحدة الافريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في افريقيا من ١٩٦٣-٢٠٠٢ :دراسة تحليلية وقانونية في اطار العلاقات السياسية الدولية ،جامعة القاهرة ،٢٠٠٣، ص٣٥.
(١٣)عبد الزهرة شلش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١.
(١٤) حيدر زهير جاسم الوائلي ، مستقبل الطاقة في افريقيا (الفرص والتحديات)، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، العدد ٥٥، ٢٠١٣، ص ١٥٧.
(١٥) المصدر نفسه ، ص ١٥٦.
(١٦) تغريد صفاء مهدي التميمي ، أفريقيا في المدرك الاستراتيجي الصيني" القرن الأفريقي أنموذجا "، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٥ ، ص ص ٥٣-٥٤.
(١٧)الموسوعة الزراعية البيطرية ، الزراعة في أفريقيا ، على الرابط الالكتروني :http://www.agrivete.com/%D8%A7
(١٨) ايمن شبانه ، النفط الافريقي ، عندما تتحرك السياسة الامريكية وراء المورد ، مجلة افريقيا قارتنا ،الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، العدد ٢ فبراير ، ٢٠١٣ ، على الرابط/http://www.sis.gov.eg/newvr/africa/2/12.pdf
(١٩) سلوى أحمد مصطفى ، النفط في إفريقيا ، جريدة الجرائد العالمية القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ٣٠ مارس ٢٠٠٤ ،ص١٤.
(٢٠) ايمن شبانه ، النفط الافريقي ، مصدر سبق ذكره، ص ٣.
(21) AFRIC WATCH Recent data, statistics and indicators about oil Production in Africa ،2001 ،p21.
(٢٢) نجلاء محمد مرعي ،الثروة النفطية والتنافس الدولي (الاستعماري) الجديد في افريقيا ، مجلة البيان ، التقرير الاستراتيجي السابع ، الباب السادس ،قضايا اقتصادية ، المجلد ١، ٢٠١٠ ، ص ٤١٨ .
(٢٣)عبد المنعم طلعت ، الهجوم الهادئ: المصالح الاستراتيجية ألامريكية والتهديدات ألامنية في خليج غينيا ، القاهرة ، بدون دار نشر ، ٢٠٠٨، ص ٥٩ .
(٢٤) نقلا عن ، محمود أبو العينين ، الولايات المتحدة وإفريقيا بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، التقرير الستراتيجي الافريقي ٢٠٠٤-٢٠٠٥م، جامعة القاهرة ، مركز البحوث الافريقية ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٣٦.
(٢٥) حمدي عبد الرحمن ، افريقيا وتحديات عصر الهيمنة ،مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩.
(٢٦)رسل ياسين مزعل ، التنافس الدولي على الطاقة في أفريقيا بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ص٣٥-٣٦ .
(٢٧) عبد السلام ابراهيم البغدادي، النفط والغاز الطبيعي في أفريقيا فرص الاستثمار في ضوء الامكانات والتوقعات، مركز الدراسات الدولية، سلسلة دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، العدد (٩٩)، بغداد، ٢٠٠٩، ص٨.
(٢٨) رسل ياسين مزعل ، التنافس الدولي على الطاقة في أفريقيا بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ص٣٥-٣٦ .
(٢٩)المصدر نفسه ، ص ٣٨.
(٣٠) رسل ياسين مزعل ، التنافس الدولي على الطاقة في أفريقيا بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ،مصدر سبق ذكره ، ص٥٠ .
(٣١) رسل ياسين مزعل ، التنافس الدولي على الطاقة في أفريقيا بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ،مصدر سبق ذكره ، ص٣٨ .
(٣٢)كوثر عباس الربيعي، السياسة الامريكية تجاه القارة الأفريقية الدلالات والابعاد، مصدر سبق ذكره، ص١٥.
(٣٣) سعد ناجي جواد، التحولات السياسية في أفريقيا بعد الحرب الباردة، بيت الحكمة، دراسات سياسية، العدد(٥)، ٢٠٠٠، ص١٣.
(٣٤)المصدر نفسه ، ص ص١٦-١٥ .

(٣٥)عبد الملك عودة ، انتشار عسكري فرنسي تحت مظلة أوروبية ، الاهرام الاقتصادي، العدد ٢٠٤٠ ، ٢٠٠٨/٢/١١.
(٣٦) نجلاء مرعي، النفط والدماء: الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا «السودان أنموذجاً»، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة ، ٢٠١٢ ،ص ص ٢٣-٢٤.
(37) Brooks, Peter., «China & influence in Africa: Implications For the united states», backgrounder (Washington : The heritage Foundation ،No.1916, 2006،. p.7.
(٣٨) جورج ثروت فهمي، أوروبا وإفريقيا (إستراتيجية جديدة للتنافس) ، مجلة السياسة الدولية،جامعة بغداد ،العدد ١٦٣، ٢٠٠٦، ص ص ٣٦-٣٨.
(٣٩)تغريد صفاء مهدي التميمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٢-٧٣.
(٤٠) جورج ثروت فهمي، أوروبا وإفريقيا (إستراتيجية جديدة للتنافس) ، مجلة السياسة الدولية،جامعة بغداد ،العدد ١٦٣، ٢٠٠٦، ص ص ٣٦-٣٨.
(٤١) سعد ناجي ،مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٣-١٤.
(٤٢) نقلا عن، ادم بمبا ، النزاعات الأهلية في أفريقيا : قراءة في الموروث السلمي الإسلامي ، سلسلة كتب دعوة الحق ، العدد٢٣٤ ، السعودية ،٢٠١٠ ، ص١٣.
(٤٣) إجلال رأفت ، القرن الأفريقي : أهم القضايا المثارة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص٧١.
(٤٤) نقلا عن ، خلود محمد خميس ، الحركات الإسلامية في منطقة القرن الأفريقي : أثيوبيا أنموذجا ، الملف السياسي ، العدد ٩٣ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص ١٥-١٦.
(٤٥)المصدر السابق نفسه ، ص ص ٢٠-٢١.
(٤٦)إجلال رأفت ، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.
(٤٧)سامي السيد احمد ، (القرن الأفريقي) صراع على النفط ٢٠٠٨ ، على الرابط الالكتروني :
http://www.onislam-net/arabicnewsanalysis-opinions/africa
(٤٨) تغريد صفاء مهدي التميمي ، أفريقيا في المدرك الاستراتيجي الصيني" القرن الأفريقي أنموذجا "، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٨١-٨٣.
(٤٩) التقرير الأوربي ، التغلب على الهشاشة في أفريقيا : صياغة نهج أوربي جديد ، ٢٠٠٩، ص ص ٢-٣ .
(٥٠) سعد علي حسين ، تحديات الإستراتيجية الأمريكية في أفريقيا ، دراسات مترجمة ، العدد ٢٠ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص١٣ .
(٥١) المصدر نفسه ، ص١٤
(٥٢) تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للأمم المتحدة ، دراسة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا ، ٢٠٠٠ ، ص٦.
(٥٣) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، دراسة بشان المرونة والمعرفة التقليدية وبناء قدرات مجتمعات الرعاة في أفريقيا ، ٢٠١٣ ، ص ص٢-٣.
(٥٤) نقلا عن ، محمد مهدي عاشور ، مستقبل التكامل الإقليمي في أفريقيا ، قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات ، قراءات افريقية ، العدد ٦ ، لندن ، ٢٠١٠ ، ص ٣٦ .
(٥٥)المصدر السابق نفسه ،ص ٣٧.
(٥٦) كوثر عباس الربيعي، السياسة الامريكية تجاه القارة الأفريقية الدلالات والابعاد، مركز الدراسات الدولية، المرصد الدولي، العدد(١٥)، جامعة بغداد، كانون الاول ٢٠١٠،، ص١٣.
(٥٧) نجلاء محمد مرعي ، الثروة النفطية ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٢.
(٥٨) سامي السيد احمد، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الأفريقي ما بعد الحرب الباردة الدور والاستجابة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات، ٢٠١٠ ، ص١٣٥.
(٥٩) محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص١٧.

(٦٠) عبد السلام البغدادي، التجربة الصينية في أفريقيا (وقائع التحرك الاقتصادي المعاصر في أفريقيا) ١٩٤٩-٢٠٠٨ ، مركز الدراسات الدولية ، دراسات إستراتيجية، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٣٧.

(٦١) ياسر ابو حسين، العلاقات الفرنسية – الأفريقية، منارات أفريقية، ص٥، على الرابط:
http://www.islam4africa.net/index.php/manarate/index/18/159

(٦٢) غسان العزي، سياسة القوى مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٦٧.